وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة الانجليزية

شعبة الترجمة

تخصص عربي – انجليزي – عربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الترجمة موسومة ب:

خصوصية ترجمة خطاب التحكيم

القرار التحكيمي رقم 35/12: شركة أوراسكوم ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نموذجا

اعداد الطالب:

مهديد زهير

إشراف:

د. عبد القادر بلقرنين

اللجنة المناقشة

د. عبد القادر بلقرنين	مشرفا مقررا
د. زينب بريكسي	رئيسا
أ. نور الدين بن مهدي	مناقشا

السنة الجامعية: 1439 هـ – 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى هبة الله لي، زوجي الغالية، عمر، زينب وكوثر

شكر و تقدير

الحمد لله الذي يسر لنا مرة أخرى سبل العلم بعد ما انقطعت.

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فكل الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور بلقرنين عبد القادر على المساندة والنصح والتوجيه،

وإلى كل من آزرنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، من خالص دعائنا لا نستثني أحدا.

« Writing across languages, writing through translation becomes a particularly strong form of expression at a time when national cultures have themselves become diverse, inhabited by plurality.”

Becoming a translator - Douglas Robinson

مقدمة

مقدمة

لقد عرف حجم التعاملات التجارية الدولية في العقود الأخيرة نموا غير مسبوق لأسباب عديدة أبرزها تطور وسائل النقل والاتصالات والمعلوماتية. ولطالما كانت الغاية المنشودة من وراء هذه التبادلات هي التعاون وتحقيق الأرباح. لكن النشاط التجاري مثله مثل أي سلوك بشري أخر يجمع أطرافا تختلف ألسنتهم وخلفياتهم الثقافية والحضارية ومعها مصالحهم، ونادرا ما يسلم من المنازعات التي تحول التعاون إلى خصومة، والأرباح إلى خسائر، وتذكر الإنسان مرة أخرى مدى جهله لغيره. وتفاديا لمثل هذه الآثار المدمرة باتت معظم الدول وكبرى الشركات العالمية تبتعد عن المؤسسات القضائية الدولية،نظرا لما يقيدها من شكليات وبطء في الإجراءات وارتفاع في التكاليف، وتفضل اللجوء إلى السبل السلمية والبديلة لتسوية الخصومات (Alternative Dispute Resolution) وعلى رأسها التحكيم التجاري الدولي (International Commercial Arbitration).

كما يستقطب هذا الإقبال على هيئات التحكيم، الذي يشهده العالم مؤخرا، الباحثين من شتى الميادين، إذ يتناولون هذه الظاهرة الاجتماعية بالدراسة من جوانب عديدة (قانونية، وسياسية، ونصية وسوسيوخطابية...)دون أن تنال نصيبها من البحث الترجمي على الرغم من كل مظاهر التعدد اللغوي والثقافي التي تميز هذا الميدان، و مما للترجمة من دور فعال في جوانب عديدة منه، بدءا من ترجمة الوثائق المتعلقة بالإجراءات، وترجمة قوانين التحكيم الوطنية، وترجمة لوائح عمل المؤسسات والهيئات التحكيمية وأخيرا المساهمة في صياغة نصوص القانون الدولي.

وتشاء الأقدار أن يكون لكل عمل ما يؤسس له ويمهد له الطريق، فكان من أسباب اختيارنا كذلك لموضوعنا هذا برنامجا إذاعيا التقطناه عبر الأثير محتواه رهانات التحكيم التجاري في الجزائر، أشار من خلاله أحد الخبراء أن نسبة معتبرة من الخصومات في قضايا التحكيم الدولي سببها لغوي ناجم عن نقائص في ترجمة الوثائق القانونية أو سوء تأويل للوائح التحكيم الدولية لما لها من خصوصية.

من هذا المنطلق تبادر إلى أذهاننا سؤال محوري اخترناه عنوانا لإشكالية بحثنا:

هل تعتبر ترجمة التحكيم ترجمة متخصصة؟ أم ترجمة هجينة؟

. ولتكون دراستنا منهجية ومحيطة بالموضوع من كافة جوانبه، ثمة أسئلة فرعية فرضت نفسها:

. ما هي حدود اللغة القانونية في خطاب التحكيم؟

. ما خصوصية خطاب التحكيم وماذا يميزه عن القضاء؟

. كيف يمكن للمترجم أن يساهم في صياغة النصوص القانونية الدولية ؟

ولتتبع هذه الفرضيات والإجابة عن أسئلة هذه الدراسة التي وسمناها "**خصوصية ترجمة خطاب التحكيم**" وقع اختيارنا للمدونة على نص حكم "**قضية شركة أوراسكوم ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**" لسببين اثنين، أولهما ما تضمنه النص من محاور

ذات بعد لساني تصب في صلب بحثنا، أما الثاني فهو تاريخ صدور الحكم القريب، ماي 2017، حرصا منا على مساءلة موضوع آني.

وبما أن موضوع بحثنا يجمع بين علم الترجمة واللسانيات القانونية وهما حقلان معرفيان لا يبعدان كثيرا عن اللسانيات المقارنة و القانون المقارن، ارتأينا أن نتبع المنهج التحليلي المقارن في رحاب مقاربة تواصلية وظيفية، وأن نقسم دراستنا إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

حاولنا في مستهل الدراسة ومن خلال مدخل وسمناه الترجمة، اللغة والقانون، أن ننسج العلاقة القائمة بين اللغة المتخصصة والقانون تحت مظلة البحث الترجمي وانشغالاته المتجددة على مدا قرابة نصف قرن من الزمن.

تناولنا بعد ذلك في الفصل الأول تعريف التحكيم التجاري الدولي وطبيعته القانونية وأنواعه مع ذكر أبرز الهيئات الدولية للتحكيم وصولا إلى واقع التحكيم في الجزائر.

ثم قمنا في الفصل الثاني، بالاستناد إلى دراسة نصية أنجزها فيجاي بهاتيا، بتحليل لخطاب الحكم، حاولنا من خلاله وضع أرضية لبحثنا في جانبه التطبيقي لاحقا، فتعرضنا فيه بالتفصيل لخصائص الحكم الشكلية والموضوعية، وتدرج مستويات الخطاب فيه، وآليات تحقيق الانسجام والاتساق.

أما في الفصل الثالث الذي وسمناه "التحكيم بين الخطاب المتخصص والهجين" والذي نعتبره لب دراستنا، حاولنا بعد ترجمة بعض المقاطع من المدونة ودراستها تبيين ملامح التهجين

التي ميزت نص الحكم نتيجة تباين أنماط الخطاب فيه، مع إبراز دور النصوص البينية وتعدد التخصصات والتعدد اللغوي في ذلك.

في الخاتمة عرضنا جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، مع طرح تصور شخصي لأبعاد الترجمة القانونية في المؤسسات الدولية.

ولقد رافقتنا بعض الصعوبات في إنجاز هذا العمل أبرزها عدم توفر نسخة عربية لنص المدونة، وندرة المراجع المتعلقة بالتحكيم خاصة العربية منها، وعدم تمكننا من ولوج بعض المواقع الالكترونية الخاصة بالهيئات الدولية للتحكيم بالمجان.

وتجدر بنا الإشارة في الأخير إلى مدى استفادتنا من الدراسة الموسوعية التي قام بها الدكتور خالد محمد القاضي حول التحكيم التجاري الدولي، والبحث الذي أنجزه فيجاي بهاتيا سنة 2012 في تحليل خطاب التحكيم .

مدخل

الترجمة، اللغة والقانون

1. الدراسات الترجمية والتعدد المعرفي:

لا شك أن البحث عن نشأة علم الترجمة يقود صاحبه إلى ستينيات القرن الماضي. فلقد ظلت الترجمة قبل ذلك لفترة طويلة، بالتحديد منذ أواخر القرن الثامن عشر، وسيلة لتدريس اللغات الأجنبية تحت ما كان يسمى Grammar Translation، لتدمج بعد ذلك شيئا فشيئا في مقررات الأدب المقارن ثم اللسانيات المقارنة، وهو حقل معرفي يختص بدراسة لغتين مقارنة لمعرفة أوجه الاختلاف بينهما، Vinay et Darbelnet 1958و Catford 1965، فطغت حينها على دراسات وبحوث الترجمة نماذج النحو التوليدي Generative Grammar واللسانيات الوظيفية Linguistics Functional والتداوليات Pragmatics التي ركزت في غالبيتها على مفهوم التكافؤ بشتى أنواعه، الشكلي والديناميي (نيدا Nida) والتداولي (كولر Koller).

ويتفق أغلب منظري علم الترجمة أمثال جنتزلر Gentzler وسنيل هورنبي Snell Hornby أن مقال The Name and Nature of Translation يعد بمثابة الحجر الأساسي لنشأة علم الترجمة، دعا من خلاله كاتبه James S. Homes إلى لملمة التشتت الذي تشهده دراسات الترجمة بين مختلف الحقول المعرفية الأخرى. فوضع خريطة لازالت تعتمد إلى يومنا هذا كمنطلق لبحوث عديدة[1]، رسمت الخطوط العريضة لهذا الحقل المعرفي الجديد. وشهدت سبعينيات القرن

[1] Cf. MUNDAY Jeremy, Main issues of Translation Studies, cw.rootledge.com/textbooks/translation studies/data/samples9780415584890.pdf, P.16.

الماضي بزوغ المدرسة الألمانية ممثلة بهانس فيرمير Hans Wermeer نظرية النص الهدف وكاثرينا رايس Katrina Reiss نظرية أنماط النصوص اللذان ركزا على وظيفة الترجمة. ظهرت بعد ذلك نظرية تحليل الخطاب Discourse Analysis التي تنظر إلى الترجمة كفعل تواصلي Act of Communication ضمن سياق اجتماعي وثقافي معين (منى بكرBaker، وباسل وحاتم Basil & Hatim، وماندي Munday). ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات أصبحت جل دراسات الترجمة تنتهج المقاربة الوصفية Descriptive Approach، كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة تل أبيب ونظرية تعدد الأنظمة Polysystem Theory لكل من اطمار افين زوهارItmar Even Zohar وجدعون توري Gideon Toury، بالنسبة لهما تتصارع النصوص المترجمة والغير مترجمة، مثلها مثل باقي الأجناس الخطابية والنصوص الأدبية الأخرى، من أجل الهيمنة.

وبدءا من التسعينيات سلكت دراسات الترجمة مسارا سمي لاحقا بالمنعرج الثقافي Cultural Turnلعلم الترجمة من خلال أعمال كل من باسنيت Bassnett ولوفيفر Lefevere وغيرهما. يلاحظ بعد هذا العرض المختصر كيف تطور علم الترجمة خلال نصف قرن من الزمن من العناية بالحرف إلى الاهتمام بالنص، فمراعاة ودراسة السياق الاجتماعي والثقافي اللذين ترتبط بهما عملية الترجمة. يرى جيريمي ماندي Jeremy Munday أن علاقة علم الترجمة بالحقول المعرفية الأخرى غير محددة، فبعدما كانت في ستينيات القرن الماضي فرعا من اللسانيات

المقارنة، ها هي الآن تفتح آفاقا جديدة ضمن الدراسات الثقافية، وتتطلع نحو ميادين أخرى كالحاسوبية والإعلام[1].

ويقول هولمز أن علم الترجمة "مهيأ وراثيا" لأن يكون متعدد التخصصات interdisciplinary بحكم الاحتكاك الذي شهده منذ نشأته بمختلف الحقول المعرفية الأخرى[2]، ويرجع أسباب ذلك إلى الاهتمام المتشارك بدراسة العملية التواصلية من جهة، وفضول المترجمين وعلماء الترجمة من جهة أخرى اتجاه ميادين تستدعي لغات وخطابات متخصصة.

2. الترجمة واللغات المتخصصة:

يعرف ابن خلدون اللغة فيقول: "اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلابد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم[3]". ويتبين لنا من خلال هذا التعريف كيف تفطن ابن خلدون مبكرا إلى الفرق الموجود بين اللغة واللسان والكلام، والذي شكل فيما بعد أساس النظرية اللسانية عند دي سوسير De saussure. وفي نفس السياق

[1] MUNDAY Jeremy, op. cit., P. 25: « The relationship of translation studies to other discipline is not fixed. This explain the change over the years from a strong link to contrastive linguistics in the 1960's to the present focus on more cultural studies perspectives and even the recent shift towards areas such computing and media."

[2] Cf. PRIETO Ramos Fernando, Legal Translation Studies as Inter-discipline: Scope and Evolution, 2014, P.261, Meta 59(2).260.277.doi: 107202.1027475ar.

[3] ابن خلدون نقلا عن ألاركو رشيد، اللغة واللسان والكلام عند فرديناند دي سوسير،
www.Alukah.net/literaturelanguage/0/123194

يفرق منظر القانون كورنو Cornu بين اللغة، تلك القدرة الفطرية عند الإنسان على الكلام، وبين اللغة (اللسان) وهو كيفية استعمال هذه الملكة ضمن مجموعة بشرية مشتركة "لسانيا"[1]. وعبثا تكون محاولة فصل اللغة عن الثقافة، فكل منهما يثري الأخر، إذ أن الكلمات التي تشكل اللغة والخطاب الذي يعبر عنها تترجم قيم ذلك التراث المشترك الذي تتوارثه الأجيال فيما بينها بعد أن يضع كل جيل لمسته.[2]

إن تقسيم اللغة العامة أو الطبيعية إلى لغات متخصصة إنما نتج عن رؤية عملية لاستعمالات اللغة المتعددة في شتى ميادين الحياة، مما فتح لعلماء الترجمة آفاقا جديدة في البحث والدراسة. وترتبط اللغات المتخصصة لدى جون كلود قيمار Jean Claude Gémar مبدئيا بالحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، وهي في الوقت ذاته لغة وخطاب يعبر عنهما بطريقة معينة[3]، تستعمل فيهما في آن واحد، مصطلحات تقنية مألوفة بين أهل الاختصاص ومفردات أخرى تنتمي إلى اللغة العامة، لكنها موظفة في تراكيب وصيغ مبهمة بالنسبة للقارئ العادي. فكما يقول بيير لورا Pierre Lerat "لا تقتصر اللغة المتخصصة على المصطلحية، لأنها تستعمل تسميات متخصصة (مصطلحات) بما فيها الرموز غير اللسانية، في أقوال توظف الوسائل العادية للغة

[1] FERNET Marie, La langue et le droit dans les relations internationales, thèse présentée en vue de l'obtention de grade de Docteur en droit privé, Dijon, 2009, P. 8 : «Le langage est la faculté naturelle de parler, l'usage de la parole…tandis que la langue est la façon particulière dont cette faculté est mise en œuvre dans une communauté linguistique…commune. »

[2] Cf. GEMAR J. Claude, Traduire le texte pragmatique : Texte juridique, culture et tradition, Les cahiers de l'ILCEA, n 03/ 2001-2002, P. 13.

[3] Idem, P. 16 : « Les langues spécialisées constituent à la fois un champ de connaissances et une manière particulière de l'exprimer, soit un langage et un discours caractéristiques d'un domaine. »

معينة."[1] ويختلف مستوى الإبهام والغموض في النص المتخصص بحسب هوية متلقي الخطاب، فعند قراءة نص تشريعي لا يكون التفاعل حتما نفسه بين رجل القانون والمهندس والحرفي. وتتميز اللغة المتخصصة بالإيجاز والاقتصاد في اللغة والبساطة على جميع المستويات اللغوية، الصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية، مع الدقة والوضوح والابتعاد عن التعميم والتلميح، وهي تتكون من عناصر مفردة، إما لفظية أو رمزية أو عددية، أو مركبة منها جميعا، أو من بعضها دون البعض الأخر.[2]

وتنقسم ترجمة النصوص المتخصصة عند بيتر نيومارك Peter Newmark إلى صنفين[3]:

– ترجمة النصوص التقنية Technical Texts: وترتكز أساسا على مصطلحات تقنية متعارف عليها دوليا تكون مهمة المترجم فيها إيجاد المصطلح المقابل له في اللغة الهدف، وهي بالتالي ترجمة كونية Universal Translation.

– ترجمة النصوص المؤسساتية InstitutionalTexts : وهي نصوص تتضمن مصطلحات مثقلة ثقافيا Culture-bound terms على غرار النصوص القانونية، تتطلب ترجمتها، إضافة إلى الكفاءة اللغوية، مهارات دقيقة والامتثال إلى معايير خاصة. يقول مهدي صالح سلطان

[1] شويطي أمينة، مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية، القانون الإداري(البلدي) أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2017، ص13.

[2] ينظر شويطي أمينة، مرجع سابق، ص 14.

[3] Cf. NEWMARK Peter, A Textbook of Translation, Prentice Hall International, Hertfordshire, 1988, P. 151.

الشمري: "الاصطلاح هو اتفاق طائفة على وضع لفظ إزاء المعنى."[1]ويعرف الباحثَ الاصطلاحي سايجر Sager المصطلحات أنها"مفاهيم متصلة فيما بينها ثابتة في نماذج منظمة داخل فضاء معرفي معين."[2]

وعلم المصطلح حديث النشأة ينتمي إلى حقل معرفي أوسع يتمثل في اللسانيات التطبيقية، يعتمد على إتباع الأسس العلمية في وضع المصطلحات وتوحيدها. "يلجأ أساسا إلى الاقتباس من علوم أخرى كعلم الدلالة Semantics وعلم التأثيل أو التأصيل Etymology وصناعة المصطلح Terminography [3]".

3. الترجمة القانونية:

لغة القانون هي الأداة التي من خلالها تشرع القوانين، وتصدر الأحكام القضائية، وبواسطتها يترافع المحامون ويتناقشون، وهي اللغة ذاتها التي يستعملها منظري القانون في تفسير القوانين وتأويلها، وكتابة البحوث ونشر المقالات. مما دفع بعض الباحثين أمثال كاترينا وروسي (Caterina and Rossi) الى اقتراح عبارة "لغات القانون" بصيغة الجمع.[4]

[1] شويطي أمينة، المرجع نفسه، ص17.

[2] سايجر نقلا عن حليمي صونيا أسمهان، خصائص المصطلحات القانونية العربية والانجليزية في الوثائق الدولية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، 2013، ص 13.

[3] ابتسام بن بوضياف، ترجمة القانون الدولي بين الحرفية والتقنيات الترجمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الترجمة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2016، ص 17.

[4] PAOLUCCI Sandro, Translating Names of Constitutional Bodies in Legal Texts, www.jostrans.org/issues27/art_paolucci.pdf

تضاربت الآراء حول المعايير التي تصنف وفقها النصوص القانونية، فمن الباحثين من يستند إلى وظيفة النص (بوكي Bocquet، وسارسيفيتش Sarcevic)، بينما يستند آخرون إلى الخطاب والظروف المحيطة به (قيمار Gémar، كاو Cao)، لكن غالبا ما يحصر معظم الباحثين اللغة القانونية في ثلاثة أنواع يعرفها الأستاذ محمد محمود علي صبره في كتابه ترجمة العقود كالأتي :[1]

- لغة التشريع: Legislative Writing

وتتألف من الوثائق القانونية النمطية مثل الوثائق التي يصدرها البرلمان والوثائق الدستورية، والعقود، والاتفاقيات والعهود، فيكون الهدف الرئيسي تحديد مجموعة من الالتزامات والمحظورات. وهي في الغالب نصوص معيارية Normative Texts تتميز بالأسلوب الأدائي Performative Style.

- لغة القضاء: Judicial Writing

وتشمل لغة الأحكام التي تصدرها المحاكم، والكتب التي تتناول القضايا القانونية والتقارير. وتتأرجح لغتها بين الأسلوب الوصفي (التقارير) والأسلوب المعياري على فترات (الأحكام القضائية في بعض أجزائها).

[1] ينظر شويطي أمينة، مرجع سابق، ص 35.

- اللغة القانونية الأكاديمية: AcademicLegalWriting

تتمثل في لغة المجلات البحثية الأكاديمية القانونية والكتب المنهجية الخاصة بتدريس القانون. وهي بالأحرى نصوص عامة يغلب عليها النمط الإخباري، الهدف من ورائها إيصال المعلومة بأسلوب سهل ومتداول.

ويتضح من خلال هذا التصنيف أننا نمر شيئا فشيئا من النص المعياري التقريري إلى النص الوصفي. غير أننا نعتقد أنه لا يمكن اعتماد هذا التصنيف في جميع الحالات وعلى مختلف النصوص القانونية: فالأحكام القضائية على سبيل المثال نصوص تغلب عليها ظاهرة التناص، وبالتالي تستدعي أساليب لغوية تختلف من حكم إلى حكم أخر، وأحيانا داخل الحكم الواحد.وفي السياق نفسه يقول نيدا أن لغة القانون أبعد ما تكون عن النمط الثابت، يتسع سجلها من اللغة التداولية إلى اللغة الإبداعية وقد يصل أحيانا إلى حد اللغة الروحانية[1].

تعد الترجمة القانونية ممارسة متعددة التخصصات تقع في مفترق الطرق بين علم الترجمة، واللسانيات، وعلم المصطلح، والقانون المقارن والدراسات الثقافية[2]. وحري بنا قبل كل شيء التفريق بين عبارتي الترجمة القانونية Legal Translation وعلم الترجمة القانونية Legal Translation Studies (LTS)، إذ ترمز الأولى لنشاط المترجم القانوني اليومي والممارسة

[1] GEMAR J. Claude, op.cit., P. 17 : « Le langage du droit est loin d'être uniforme, [...] son registre va du plus pragmatique […] au plus esthétique, voire mystique. »

[2] PRIETO Ramos Fernando, op.cit. P.271, Meta. 59(2), 260-277, DOI: 10.27202/1027475ar: « Legal translation is an inter-discipline which is on the interface between translation studies, linguistics, terminology, comparative law and cultural studies".

العملية، بينما تشير الثانية إلى الجانب الأكاديمي المتعلق بالبحث والتكوين. ويعرف الأستاذ كمال السباعي الترجمة القانونية بأنها "العملية التي تشمل نقل النصوص من لغة إلى أخرى مع التقيد التام بنظام طبيعة المصطلحات القانونية وأصول الصياغة السليمة التي تتوازن مع القوانين والتشريعات الوطنية."[1]

على ضوء هذا التعريف نستخلص أن ترجمة النص القانوني عملية تستوجب قبل كل شيء مراعاة الخصائص التركيبية الثلاثة التي تميزه عن غيره من النصوص، وهي تواليا المصطلح المتخصص(Specialized Terminology)، "فالمصطلح عصب النص القانوني، ويقصد به اللفظ الذي يضعه أهل عرف أو اختصاص معين ليدل على معنى معين يتبادر إلى الذهن عند انطلاق ذلك اللفظ."[2]والقوالب الاصطلاحية(Specialized Phraseology)، والبنية النظمية (Syntactic Norms)، بمعنى التركيبة المستقرة الخاصة والإشارات النحوية التي تقترن فيها كل كلمة بكلمة أخرى تتلوها، غير أن الترجمة القانونية في نفس الوقت عملية تتطلب التوفيق بين الإبداع الذي يميز ترجمة النصوص الأدبية ودقة الترجمة التقنية. فلغة النص القانوني أساسا ومع كل ما يميزها من التخصص، لغة تنتمي مفرداتها في معظمها إلى اللغة الطبيعية، وهي أيضا اللغة نفسها التي يستعملها في سياق قانوني أفراد لا ينتمون بالضرورة إلى سلك العدالة. فيمكن القول إذن أنها لغة ارتقت من السجل العام إلى السجل القانوني بحكم السياق

[1] ابتسام بن بوضياف، مرجع سابق، ص101.

[2] بيومي سيد أحمد، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبية دلالية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص23.

ومتطلبات الدقة في المصطلح. فالخطاب القانوني في نظر كورنو Cornu هو مظهر أخر للغة العامة، توظف من خلاله قواعد النحو والأسلوب والألفاظ بطريقة متميزة[1].

فالمصطلحات المستخدمة في النص القانوني إما أن يكون لها نفس الدلالة في اللغة العامة، أو تدل على شيء مختلف، أوقد لا يوجد ما يكافئها على الإطلاق، مما يسبب للمترجم قلقا مصدره ذلك التفاوت بين اللغة المتخصصة (القانونية) واللغة العامة من جهة، والتباين بين اللغات المترجم منها وإليها من جهة أخرى، ويظهر هذا الارتباك لدى المترجم لحظة اتخاذ القرار وتبني الخيارات المتاحة له (كاستخدام الاقتراض أو المحاكاة أو توليد مصطلح جديد).

إضافة إلى الصعوبات اللغوية، يعتقد قيمارGémar أن أكبر مشكلة تعترض عمل المترجم القانوني أيضا هي تباين الأنظمة القانونية بين بلد وأخر، فالقانون في جوهره ظاهرة اجتماعية محضة، وضعت نصوصه خصيصا لتنظم حياة مجتمع معين، وفق رؤية مشتركة ومحددة للحياة[2]. ويتوقف بالتالي نجاح ترجمة أي وثيقة قانونية على مدى قدرة المترجم على فهم المضمون القانوني للنص وقواعد التفسير في القوانين الوطنية للغة المترجم إليها، لأن النص المترجم سيؤلف وثيقة موازية للنص الأصلي(parallel text) من حيث الأثر القانوني كما هي الحال بالنسبة إلى الأحكام القضائية الدولية والقرارات الدولية[3].فكلما تقاربت اللغات والأنظمة القانونية حسب

[1] FERNET Marie, op.cit., P.12: « Le discours juridique est largement une manifestation de la langue commune, caractérisé par un usage particulier de la syntaxe, de la grammaire, du style, et complété par un vocabulaire spécifique. »

[2] Cf. GEMAR Jean Claude, op.cit., P. 13.

[3] حليمي صونيا أسمهان، مرجع سابق، ص7.

دوقروت De Groot أصبحت الترجمة عملية سهلة نسبيا مثلما هو عليه الشأن بين الدانمارك والنرويج أو بين فرنسا واسبانيا اللتان اعتمدتا كلاهما القانون المدني كنظام قضائي.[1]

ولا تقتصر صعوبات الترجمة على الجانب اللغوي وتباين الأنظمة القانونية فقط، بل تلازم بشكل شبه ثابت القدرة على فهم الخلفية الثقافية للنص الأجنبي، وبالتحديد القدرة على تجاوز التفاوت الدلالي بين لغتين عند الحديث عن مؤسسة، أو جهاز أو مفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف النظم في السياقات الخطابية المترجم منها وإليها. فالعرف القانوني بالنسبة لمريمان Merryman هو مجموعة مواقف تاريخية عريقة إزاء طبيعة القانون، ودوره داخل المجتمع وفي مجال السياسة، وطريقة سير وتنظيم أجهزته، وكل ما يتعلق بتطبيقه ودراسته وتطويره وتعليمه.فهو يجعل من النظام القانوني جزء لا يتجزأ من الثقافة التي ينتمي إليها، ويعبر عن بعض ملامحه[2].

وتتسبب الاختلافات البين ثقافية في عدة مشاكل تظهر على ثلاثة مستويات، المفاهيم المثقلة ثقافيا Culture-bound Concepts (النفقة والخلع)، وأسماء المؤسسات Institutions (دار الفتوى، ديوان)، والعاملين في القانون Acteurs juridiques (مفتي، ولي، محرم).

[1] Cf. MATHEWS Gladys Gonzales, L'équivalence en traduction juridique, Analyse des traductions au sein de l'accord de libre- échange nord-américain (ALENA), Thèse présentée pour l'obtention du grade de (Ph D), Université de Laval, Québec, 2003,P. 98.

[2] MERRYMAN John Henry, quoted by MATHEWS Gladys Gonzales, op. cit, P.118: « …a set of deeply rooted, historically conditioned attitudes about the nature of law, about the role of law in the society and the polity, about the proper organization and operation of a legal system, and about the way law is or should be made, applied, studied, perfected and taught. The legal tradition relates the legal system to the culture of which it is a partial expression. It puts legal system into cultural perspective."

وأمام هذه الصعوبات والتحديات التي تفرضها الترجمة القانونية، ازدادت وثيرة البحث والتنظير في العقود الأخيرة بين مختلف الحقول المعرفية المعنية بترجمة النص القانوني (لسانيات، ترجمة، قانون مقارن)، وتضاربت الآراء حول أنجع الأساليب التي يمكن اعتمادها. ووسط هذا الزخم طفا إلى السطح مفهوم تكافؤ النصوص Text Equivalence ، وبدأت ترتفع أصوات من أجل إعادة تعريف الترجمة القانونية، على غرار سوزان سارسيفيتش Susan Sarcevic التي ترى أن نجاح الترجمة يجب أن يكون على مستوى الأثر القانوني legal effect الذي يؤديه المكافئ القانوني وليس على مستوى التطابق الشكلي للنصوص.

4. التكافؤ: Equivalence

تعد تقنية التكافؤ بالنسبة لجون كلود قيمار Gémar أنسب طريقة للترجمة القانونية من بين تقنيات الترجمة السبعة التي جاء بها فيناي وداربلني Vinay et Darbelnet . والتكافؤ بين اللغات في نظره، غاية يمكن إدراكها إذا ما استندنا إلى النظريات الحديثة في اللسانيات حول كونية اللغاتLe Langage universel(كلود حجاج Claude Hagège)،[1] ومع ذلك يبقى السؤال مطروح حول شكل هذا التكافؤ لاسيما إذا ما علمنا أنه (أي التكافؤ) لا يتحقق أمام العدالة إلا بموجب نص قانوني، أو اتفاقية بين خواص، أو قرار محكمة.[2]

[1] Cf. GEMAR Jean Claude, op.cit. P. 24.
[2] Ibid, P.25.

- المكافئ القانوني:

ظهر مفهوم المكافئ القانوني Legal Equivalence في ثمانينات القرن الماضي مع Beaupre وHerzots اللذان أضافا مفهوم الأثر القانوني Legal Effect إلى شرط تحقيق التكافؤ في الترجمة القانونية، بالموازاة مع مبدأ التكافؤ الديناميكي Dynamic Equivalence عند نيدا Nida و طابر Taber ومبدأ التكافؤ البراغماتي Pragmatic Equivalence عند كولر Koller في علم الترجمة[1]. فأصبح الباحثون في اللسانيات القانونية يركزون أكثر على تطابق الأثر القانوني بين النص المصدر والنص الهدف بدلا من التقابل الشكلي[2].

- المكافئ الوظيفي:

"يشير التكافؤ الوظيفي إلى مفهوم أو مؤسسة داخل النظام القانوني الهدف له نفس وظيفة المفهوم أو المؤسسة في النظام القانوني الأصل.[3]" ولقد نشأ مفهوم التكافؤ الوظيفي وسط التغير الجذري الذي طرأ على نظريات الترجمة مع بزوغ مدارس اعتبرت الترجمة عملية تواصلية وتداولية أكثر منها لسانية، فأصبح ينظر إلى المترجم كوسيط بين ثقافي توكل إليه مهام تتعدى المسائل اللغوية، من بينها وظيفة النص المترجم في الثقافة الهدف. ومن بين هذه المدارس نذكر المدرسة

[1] Cf. GARZONE Giuliana, Legal Translation and Functionalist Approach: a Contradiction in Terms, www. Academia.edu, p 5.

[2] MALCOLM Harvey, Traduire l'intraduisible, http:/ILcea.revues.org/790, P.45 : « Ainsi, les jurilinguistes mettent actuellement l'accent non pas sur l'identité de la formulation, mais sur l'identité des effets juridiques dans les deux versions d'un même texte. »

[3] سارسفيتش سوزان، نقلا عن بن شريف محمد هشام، التكافؤ في الترجمة القانونية: الترجمة العربية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة وهران، 2010، ص 77.

الوظيفية الألمانية مع فيرمير نظرية الهدف وكاثرينا رايس ونظرية أنماط النصوص، اللذان قللا من قدسية النص الأصلي وركزا على الوظيفة التواصلية للنص الهدف[1].

تصنف سوزان سارسفيتش Susan Sarcevic التكافؤ في ثلاثة أشكال، تكافؤ شبه تام Near Equivalence يكون فيه المصطلح متوفر في اللغتين المصدر والهدف وله نفس الدلالة والوظيفة، و تكافؤ نسبي Partial Equivalence تكون فيه نسبة التكافؤ بين المصطلحين في اللغتين معتبرة، على أن يتم توضيح الاختلافات باستعمال تقنية التوسيع Expansion وأخيرا انعدام التكافؤ: Non-Equivalence يلجأ فيها المترجم في غياب المكافئ الوظيفي إلى ترجمة تفسيرية يتبعها باللفظ الأصلي بين قوسين[2].

ولم تسلم نظرية التكافؤ الوظيفي من سيل الانتقادات، فهي بالنسبة لبعض منظري الترجمة القانونية تفتقد شفافية التكافؤ الشكلي الذي يسمح للقارئ أن يجد في النص الهدف اللفظ الأصلي مباشرة، وهي في الوقت ذاته غير ممكنة في العديد من الحالات، لاسيما بين نصوص تنتمي إلى نظامين قانونين مختلفين، مثلما هو عليه الحال عند ترجمة مصطلحات تنتمي إلى نصوص الشريعة الإسلامية إلى اللغات الأجنبية.كما أنها لا تحترم بما يكفي اللغة المصدر، يقول في هذا الصدد هارفي مالكوم "Harvey malcom"أن تفسير المصطلح الأجنبي المنتمي إلى

[1] « MALCOLM Harvey, Traduire l'intraduisible, idem : « […] la théorie du Skopos formulée par Vermeer […] présente l'avantage d'avoir détrôné le texte original, en mettant l'accent sur la fonction communicative du texte traduit. »

[2] Cf. SHIFLETT Marcela Mullerova, Functional Equivalence and its Role in Legal Translation, P. 88.
https://www.pulib.sk./web/kniznica/elpub/dokument/kacmarova3/subor/mullerova.pdf

نظام قانوني مختلف في المرجعية القانونية والمرجعية الثقافية من خلال النظام القانوني والمنظور الثقافي للغة المنقول إليها، من شأنه أن يؤدي إلى تسامي اللغة المنقول إليها على اللغة المنقول منها، وبالتالي إلى الامبريالية الثقافية Cultural Imperialism."[1]

[1] السليمان عبد الرحمان، إشكاليات التكافؤ الوظيفي عند ترجمة وثائق الأحوال الشخصية: قانون الأسرة المغربي أنموذجا، www.atinternational.org/forums/showthread

الفصل الأول

التحكيم التجاري الدولي

التحكيم التجاري الدولي

1. تعريف التحكيم:

قال الله تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما[1]".

يقول الطبري في "يحكموك فيما شجر بينهم" أي يجعلوك حكما بينهم فيما اختلط بينهم من أمورهم، فالتبس عليهم حكمه.[2]

وجاء في لسان العرب:

وحكموه بينهم: أمروه أن يحكم. ويقال حكمنا فلانا فيما بيننا أي أجزنا حكمه بيننا. وحكمه في الأمر فاحتكم: جاز فيه حكمه[3].

والمحكم هو الشيخ المجرب المنسوب إلى الحكمة.

والتحكيم مصدر حكم بتشديد الكاف مع الفتح، يقال حكمت فلانا في مالي تحكيما، اذا فوضت إليه الحكم فيه فاحتكم علي في ذلك، فالتحكيم معناه لغة التفويض في الحكم.

Arbitration: The action of arbitrating: especially the hearing and determination of a dispute- case by an *arbiter*.

They agreed to settle the dispute by arbitration.

[1] سورة النساء، الآية 65.

[2] محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، طبعة 1422هـ – 2001م.

[3] لسان العرب لابن منظور، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ – 1993م.

Origin and etymology of arbitration: Middle English *arbitracioun*, borrowed from anglo-french *arbitràtio*, from *arbitràri*, to consider, to judge[1].

"جاء في أدب القاضي للماوردي أن التحكيم هو أن يتخذ الخصمان رجلا من الرعية ليقضي بينهما فيما تنازعاه[2]". أما فقهاء المذاهب الأربعة فعرفوا التحكيم بصياغات مختلفة تؤدي إلى معنى واحد بأنه تولية الخصمين حكما يرتضيانه ليحكم بينهما[3]. وتضاربت حديثا أراء فقهاء القانون حول التحكيم بعض الشيء. فبحسب الدكتور محمد أبو العينين هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على إخراج نزاع أو عدد من النزاعات من اختصاص القضاء العادي وأن يعهد به إلى هيئة تتكون من محكم أو أكثر للفصل فيه بقضاء ملزم. بينما يرى الدكتور محسن شفيق أن التحكيم هو في الحقيقة نظام مختلط يبدأ باتفاق ثم يصير إجراء وينتهي بقضاء،[4]وقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أن التحكيم يتمثل في سلطة القرار التي يعترف بها لطرف ثالث والتسليم بصفة قضائية لقرار المحكم.[5]

2. الطبيعة القانونية للتحكيم التجاري الدولي:

في ضوء هذه التعريفات نلاحظ تباين الآراء حول الطبيعة القانونية للتحكيم بين النظرية العقدية والنظرية القضائية والنظرية المختلطة، فيرى أنصار النظرية العقدية أن الحكام هم مجرد

[1] Merriam Webster Dictionary.

[2] القاضي خالد محمد، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، دار الشروق، مصر، 2002، ص.82.

[3] صالح سمر، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، https:// hrdiscussion.com.

[4] القاضي خالد محمد، المرجع نفسه، ص83.

[5] www.businessdictionary.com/definition/arbitration.html: "Settlement of a dispute (whether of fact, law or procedure) between parties to a contract by a neutral third party (the arbitrator) without resorting to court action."

أفراد تعهد لهم مهمة تنفيذ الاتفاق ولا يرتقوا إلى مرتبة القضاة، في المقابل يعتقد أنصار النظرية القضائية أن التحكيم قضاء إجباري ملزم للخصوم متى اتفقوا عليه، وأن عمل الحكم لا يخضع لإرادة الخصوم وحدها. هناك رأي وسط بين الطرفين يرى أن للتحكيم طبيعة قانونية مختلطة، فهو عقد بالنظر إلى الوجوه التي تشتق من أصل التحكيم وهو العمل الإرادي للأطراف، وهو قضاء بالنظر إلى كون الحكم الصادر يلزم الأطراف بقوة غير القوة الملزمة للعقد أو الاتفاقية.[1]

3. اتفاقيات وهيئات التحكيم:

1.3. اتفاقيات التحكيم:

عرفت البشرية التحكيم منذ القدم بأوجه متعددة، كالاحتكام إلى السماء وتقديم القرابين وتبارز المحتكمين أو اللجوء إلى حكمة النبهاء. قال أرسطو: "أطراف النزاع يستطيعون تفضيل التحكيم عن القضاء، ذلك أن المحكم يرى العدالة بينما لا يعتني القضاء إلا بالتشريع[2]". أما في العصر الحديث، فتعتبر اتفاقية لاهاي سنة 1899 أول خطوة جدية لحل النزاعات التجارية الدولية بطرق سلمية بواسطة المساعي الحميدة والوساطة والتحكيم. وعقب إنشاء الأمم المتحدة تعددت الجهود والمبادرات إلى أن انتهت بوضع قانون نموذجي لإجراءات التحكيم سنة 1958.

[1] عز الدين عبد الله، نقلا عن القاضي خالد محمد، مرجع سابق، ص113.

[2] منتدى مركز الإسكندرية للتحكيم الدولي والوسائل البديلة لحل المنازعات Aia cadrs ≠ADR.in.sa-History?lang=arhttp://www.sadr.org/About

اتفاقية نيويورك عام 1958:

تقتصر على معالجة مسألة الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في إقليم الدولة المنضمة إليها. ومن ملامح الاتفاقية السهولة واليسر في الإجراءات الخاصة بطلب الاعتراف وتنفيذ الأحكام.

الاتفاقية الأوربية للتحكيم التجاري الدولي سنة 1961:

تشمل هذه الاتفاقية كافة المسائل التي يثيرها التحكيم بدءا من الاتفاق على اللجوء الى التحكيم لحين تنفيذه أو رفض تنفيذه. تتسم هذه الاتفاقية بمنح الأطراف كامل الحرية في اختيار المحكمين، وترتيب إجراءات التحكيم، واختيار القانون الواجب تطبيقه، وتعيين مكان التحكيم.

اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى لعام 1965:

تهدف هذه الاتفاقية التي تم إعدادها من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى حماية رؤوس أموال واستثمارات شركات الدول المتقدمة من إجراءات قد تتخذها الحكومات في بعض الدول النامية كالتأميم أو من الاضطرابات السياسية والأمنية داخل هذه البلدان. وبموجب هذه الاتفاقية تم إنشاء مركز بواشنطن تكون مهمته تسوية المنازعات التي تتعلق بالاستثمارات(ICSID).[1]

[1] القاضي خالد محمد، مرجع سابق، ص 136.

قانون الأمم المتحدة النموذجي للتحكيم التجاري الدولي: Uncitral Model Law on International Commercial Arbitration

عهدت لجنة الأمم المتحدة (الأونسترال) إلى مجموعة عمل تكونت سنة 1981 بمهمة إعداد قانون نموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1985 هذا القانون الموحد للتحكيم التجاري الدولي داعية الدول الأعضاء إلى وضع هذا القانون موضوع الاعتبار عند وضع تشريعاتها المحلية.

2.3. هيئات التحكيم الدولية:

تعددت مؤخرا هيئات ومراكز التحكيم الدولي نتيجة تنامي حجم التبادلات التجارية بين الدول وما رافق ذلك من منازعات وخصومات. نذكر في دراستنا هذه، على سبيل الحصر لا القصر، أبرز هذه الهيئات:[1]

غرفة التجارة الدولية بباريس:

كان لغرفة باريس للتجارة ICC السبق في إنشاء مركز دولي للتحكيم سنة 1923. وتوصي غرفة التجارة الدولية الأطراف الذين يرغبون في اللجوء إليها للتحكيم أن تتضمن عقودهم بندا مسبقا يقضي بتسوية المنازعة وفق نظام التوفيق والتحكيم الخاص بها. كما أنشأت ذات الغرفة المركز الدولي للخبرة الفنية لرفع اللبس الذي يقع غالبا أثناء تفسير المواد القانونية وتنفيذ البنود التي تتضمنها العقود والاتفاقيات.

[1] القاضي خالد محمد، مرجع سابق، ص 150.

محكمة لندن للتحكيم الدولي:

يرجع أصول تدشينها إلى 1892، تعتبر من أقدم هيئات التحكيم في العالم وأهمها نظرا للنفوذ التي كانت تتمتع به الإمبراطورية البريطانية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

تأسست هيئة التحكيم التابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID سنة 1966 بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى. مقرها بواشنطن وتعتبر مؤسسة التحكيم الرائدة في إدارة المشاريع والنزاعات بين المستثمرين والدول.

4. أنواع التحكيم:

1.4. التحكيم الاختياري / التحكيم الإجباري:

يظل التحكيم الاختياري هو الشائع في المعاملات التجارية والاقتصادية، أما التحكيم الإجباري هو ما تفرضه بعض الاتفاقيات والمعاهدات السياسية حيث تسند سلطة الفصل في النزاعات إلى محكمة معينة.

2.4. التحكيم الخاص / التحكيم المؤسسي:

التحكيم الخاص هو ذلك التحكيم الذي ينوي الأطراف إقامته في نزاع معين ويكون لهم فيه مطلق الحرية في اختيار المحكمين والإجراءات التي تطبق بشأن هذا النزاع، أما التحكيم المؤسسي فهو الذي تتولاه هيئات ومراكز التحكيم الدائمة أين يتم تسوية النزاع وفق اللوائح

المعمول بها سلفا ضمن مؤسساتها. وهذه الصورة هي السائدة في منازعات التجارة الدولية لما يميز هذه الهيئات من خبرة ومرونة في الإجراءات وحسن تنظيم.[1]

5. التنظيم الإجرائي للتحكيم الدولي:

يجوز لمجلس التحكيم أن يسير التحكيم على النحو الذي يراه مناسبا شريطة أن يعامل الأطراف على قدم المساواة. فمثلا تبدأ إجراءات التحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بواشنطن من تاريخ تلقي أمانة المركز لطلب التحكيم، تتشكل عقبها هيئة التحكيم، باتفاق الطرفين، من حكم واحد أو أكثر على أن يكون العدد وترا. يعين كل طرف حكما واحدا ثم يختار الحكمان المعينان على هذا النحو الحكم الثالث الذي يتولى رئاسة مجلس التحكيم. يضع مجلس التحكيم مباشرة بعد تشكيله الجدول الزمني المؤقت للتحكيم، ثم يبادر بتحديد القانون الواجب تطبيقه باتفاق الطرفين دائما، وبعد دعوة الأطراف لإبداء آرائهم يشرع في عقد جلسات الاستماع ودراسة المستندات والوثائق. يجوز لمجلس التحكيم تعيين مكان التحكيم ما لم يتفق عليه الطرفان مسبقا، كما يجوز لذات المجلس أن يجتمع للمداولة في أي مكان يراه مناسبا، وفي أي ساعة أو يوم ولو كان ذلك في أيام العطل الرسمية، شريطة احترام مبدأ الحياد والملاءمة حيث يمكن استدعاء الشهود والخبراء بسهولة.

[1] FOUCHARD Philippe, La rédaction des conventions d'arbitrage, Les entreprises tunisiennes et l'arbitrage commercial international, bibliothèque de droit, de sciences politiques et économiques, tome 8, P.108-109

6. لغة التحكيم:

يحدد مجلس التحكيم اللغة التي يجري بها التحكيم مراعيا معرفة طرفي النزاع للغة مشتركة، وإلمام هيئة التحكيم بلغة العقد أو الاتفاقية مصدر النزاع.

1-"مع مراعاة ما قد يتفق عليه الأطراف، يسارع مجلس التحكيم عقب تشكيله إلى تحديد اللغة أو اللغات التي تستخدم في الإجراءات، ويسري هذا التحديد على بيان الدعوى وبيان الدفاع وأي بيانات كتابية أخرى، وكذلك على اللغة أو اللغات التي تستخدم في جلسات الاستماع الشفوية، إذا عقدت جلسات من هذا القبيل.

2-يجوز لمجلس التحكيم أن يأمر بأن تكون أي وثائق مرفقة ببيان الدعوى أو بيان الدفاع، وأي وثائق أو مستندات تكميلية تعرض في سياق الإجراءات، مقدمة بلغتها الأصلية، مشفوعة بترجمة إلى اللغة أو اللغات التي اتفق عليها الأطراف أو حددها مجلس التحكيم"[1].

7. التحكيم التجاري الدولي في الجزائر:

يرتبط التحكيم التجاري الدولي في الجزائر بالتغيرات التي ميزت التوجهات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، حين صادقت الحكومة آنذاك على اتفاقية نيويورك الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها وقامت بسن تشريعات جديدة في محاولة منها لجلب الاستثمار وخلق روحا من الطمأنينة وعدم التردد لدى المتعامل الأجنبي. "ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى التحكيم بالتفصيل في الفصل السادس المعنون الأحكام الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي من

[1] قواعد الأونسيترال للتحكيم، الباب الثالث، المادة 19، الصيغة المنقحة، عام 2010.

المادة 1039 إلى المادة 1061 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[1]

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 21, الصادر يوم الأربعاء 17 ربيع الثاني 1429هـ الموافق 13 أبريل 2008م.

الفصل الثاني

قرار التحكيم

1. تعريف قرار التحكيم:

يعتبر قرار التحكيم أو الحكم نتاج عملية التحكيم، وهي عبارة عن اتفاق الأطراف على إحالة النزاع على شخص ثالث للفصل فيه بقرار نهائي ملزم للأطراف.

ملاحظة: عند تعريف قرار التحكيم القابل للتنفيذ يجب التفريق بين قرار التحكيم النهائي وقرار التحكيم الإجرائي أو المؤقت. فالمقصود به في دراستنا هذه ذلك القرار النهائي، أي الحكم الذي تصدره هيئة التحكيم للفصل في المنازعة وإنهاء الخصومة. وتصنف قرارات التحكيم حسب بهاتيا ضمن التحرير القضائي،[1]

2. كتابة الحكم:

يشترط أن يكون الحكم مكتوبا، ويعتبر هذا الشرط أساسيا للتمكن من إيداعه لدى المحكمة المختصة، ولا ينبغي أن يكون الحكم مكتوبا فحسب، ولكن لا بد أن يحرر في شكل معين ومتضمنا كل البيانات الموضوعية التي تثبت صحته. فيجب أن يشتمل الحكم على ملخص اتفاق التحكيم وأطرافه وموضوعه، والطلبات وأسباب القرار ومنطوق القرار وتاريخ ومكان صدوره وتوقيع هيئة التحكيم، وكل ما يتعلق بالرسوم والمصاريف والأتعاب الناجمة عن إجراءات التحكيم وكيفية دفعها. إذا كان الحكم صادرا بلغة أجنبية، فيجب أن يكون مرفقا

[1] PRIETE Chiara, Performativity and Deontic Strategies in French Arbitration Awards, P. 47, in Analysing International Commercial Arbitration as Genre, in Arbitration Awards: Generic Features and Textual Realisations, edited by Vijay k. Bhatia, Giuliana Garzone and Chiara Degano, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2012 : " Arbitration awards can be included in the category of juridical writings (Bhatia 1983), or according to Maley(1994), who refines Kurzon's (1989:283-284) distinction between language of the law and legal language, in the class of judicial discourse[1]."

بنسخة مترجمة إلى اللغة العربية من قبل مترجم معتمد أو أن تحمل النسخة المترجمة تصديق القنصلية التي يقع مجلس التحكيم في ولايتها. وتقع مسؤولية صياغة الحكم على رئيس مجلس التحكيم أو بمساعدة كاتب مجلس التحكيم في بعض أجزاء الحكم لكن دائما تحت إشراف رئيس مجلس التحكيم[1].

فالحكم ليس مجرد سرد لوقائع وملئ لبيانات، ولكن سلسلة من عمليات منطقية (تحليلات وتأويلات واستنتاجات) تؤسس لمنطوق الحكم يحرص القاضي (رئيس مجلس التحكيم) أن يظهر أثرها في النص لتحقيق هدفين محددين:

. إيصال الحجج والأدلة للأطراف وحملهم على تقبل الحكم.

. إصدار حكم صحيح شكلا وموضوعا يسهل على قاضي المحاكم المحلية (الوطنية) تنفيذه.

ومن هنا نلاحظ تعدد مستقبلي النص.

3. نص القرار أو خطاب التحكيم:

" قد نجد الخطاب مرادفا للنص أو مرادفا للملفوظ، كما ينطبق على الإنجاز المنطوق والمكتوب كليهما، شريطة حضور عنصر

[1] IBAArb40ToolkitforAwardWriting, International Bar Association, 2016.pdf, P. 30: "In this regard, it is worth nothing that the 2015 Queen Mary/White & Case International Arbitration Survey revealed that while the arbitration community that took part in the survey support the use of a tribunal secretary, it is overwhelmingly of the view that the substantive parts of the award should be written by the arbitrator(s) and not the tribunal secretary."

السياق ومحددات الإنتاج، ومصدر هذا القلق في الاستعمال إنما

هو من اختلاف الحقول المعرفية في تحليلها بين البنية والوظيفة.[1]"

كما سبق وأن ذكرنا، يعد التحكيم من السبل البديلة لتسوية المنازعات، بواسطة محكمة لا ينتمي أعضاؤها بالضرورة إلى سلك القضاء، وهم مطالبون في نفس الوقت بإصدار أحكام تشبه الأحكام القضائية أو أشد إلزامية منها، إذ أن أغلب قرارات التحكيم غير قابلة للطعن. من هذا المنطلق، تطلبت صياغة الحكم مراعاة إجراء التحكيم من خلال بناء النص على شكل خطاب ذو نمط هرمي Discursive Hierarchical Pattern (DHP)يوفق بين الجانب البلاغي (جنس خطاب التحكيم) والجانب الإدراكي (استعمالات اللغة وتأويلها اجتماعيا) والخصائص النصية (المصطلح والتركيب وأدوات الربط ...). يرى **فيجاي بهاتيا وجاين لانغ**[2] أنه بغض النظر عن الفقرات الرئيسية التي يتضمنها النص طبوغرافيا، يتكون الحكم أساسا من أربعة أجزاء منفصلة في فقراتها لكن متصلة دلاليا: المقدمات، وترد مباشرة بعد الديباجة يتبعها عرض الوقائع ويتضمن تفاصيل المنازعة، يليهما استعراض مواضع الخلاف والادعاءات (الحيثيات) وأخيرا منطوق الحكم. ورغم اختلاف الوظيفة التواصلية والاجتماعية التي يفترض أن تؤدى على مستوى كل جزء يبقى هدف إنتاج هذا النص واحدا مشتركا. ولهذا يمكن اعتبار

[1] بلقرنبن عبد القادر، إشكالية الاتساق في الترجمة، العوائد نموذجا، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2007،ص26.

[2] Cf., BHATIA Vijay K. and LUNG Jane, Analysing International Commercial Arbitration as Genre, in Arbitration Awards: Generic Features and Textual Realisations edited by Vijay k. Bhatia, Giuliana Garzone and Chiara Degano, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2012, P. 24.

"النص وحدة ترجمية لا يمكن ترجمة عناصرها منعزلة إلا ضمن خطاب محدد بسياقين لساني وتداولي: (وظيفة تواصلية)"[1]. فكان التدرج في سرد الوقائع، فالأسباب ثم الاستنتاجات بمثابة الرابط الدلالي بين أجزاء النص الأربعة عبر ما يسميه **جون م. سوالز** بحركات بلاغية "Rhetorical Moves[2]"*. ويتمثل مفهوم الحركات البلاغية في تحديد الوظيفة التواصلية لنص معين من خلال تقطيع النص إلى أجزاء وتصنيف وظيفة كل جزء بمفردها، دون أن تبتعد هذه الوظائف عن الهدف التواصلي الرئيسي للنص."[3]

وردت أجزاء نص القرار مرتبة على النحو الأتي:

1.3. ديباجة:

ديباجة الحكم تضفي عليه صفة الرسمية، تحتوي على عدة بيانات منها:

- اسم المحكمة التي أصدرت الحكم.
- موسوم القرار ورقم تسجيله لدى المحكمة.
- أسماء الأطراف المتنازعة وصفاتهم للتمييز بين المدعي والمدعى عليه.

---

[1] بلقرنين عبد القادر، مرجع سابق، ص 26.

[2] *طور جون م سوايلز، من مواليد 1938 بالمملكة المتحدة، مفهوم الحركات البلاغية كمنهج يتبع في تدريس الكتابة الأكاديمية وتحرير المذكرات بالإنجليزية للطلبة الأجانب من خلال عدة كتب: Genre Analysis 1990 Genre Research: Exploration and Application 2004.

[3] PARODI Giovanni, « Rhetorical Organization of Textbooks » Academic and Professional Discourse Genres in Spanish, ed. by PARODI G., John Benjamins, 2010: "The move analysis of a genre aims to determine the communicative purpose of a text by categorizing diverse text units according to a particular communicative purpose of each unit. Each one of the moves where a text is segmented constitutes a section revealing a specific communicative function, but this is linked to and contribute to the general communicative objective of the whole genre."

- تنصيص كلمة "حكم" بصفة واضحة وتمييز طباعتها بالسواد أو وضعها داخل إطار.

- أسماء القضاة وصفاتهم، رئيسا وحكمين اثنين.

- أمين سر المحكمين.

- اسم مساعد مجلس التحكيم.

- أسماء أعضاء مكتبي المحاماة الممثلين لأطراف المنازعة.

2.3. المقدمات:

هي مجموعة فقرات ترد في بداية نص القرار مباشرة بعد الديباجة تتضمن البيانات الأساسية للقرار. يتدرج الخطاب من خلالها عبر أربعة خطوات،[1] بدءا من تقد يم أطراف المنازعة بشكل أوسع عنه في الديباجة: اسم الشركة، ووضعها القانوني، ومقرها، ومجال نشاطها الخ...ثم في الخطوة الثانية تحديد اختصاص هيئة التحكيم بالاستناد إلى اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الطرفين والمتضمنة شرط التحكيم الذي يعتبر المرجع القانوني الذي تم بموجبه اللجوء إلى هذا التحكيم. يليه ذكر ظروف تأسيس هيئة التحكيم (المحكمة) ومدى استيفائها لكافة الشروط القانونية واتفاق الطرفين الصريح على أعضائها. في الخطوة الثالثة ينتقل الخطاب إلى مرحلة بالغة الأهمية تتمثل في المداومات السابقة على سماع الدعوى، الهدف من هذه المداومات هو الاتفاق على كل الأمور الإجرائية التي سوف تتبع طيلة مدة هذا التحكيم، خاصة القانون الواجب تطبيقه

[1] Cf. BHATIA Vijay K. and LUNG Jane, op. cit., P. 27

والذي يعتبر شرطا أساسيا في صحة الحكم من عدمه. آخر خطوة في المقدمات تكون بمثابة بيان عام يتم من خلاله تقديم المنازعة بشكل وجيز ودقيق مع التذكير بالأطراف المتنازعة.

3.3. الوقائع (تفاصيل المنازعة):

تتضمن هذه المرحلة ثلاث خطوات:

- عرض الوقائع المتفق عليها:

بغض النظر عن النقاط المتنازع عليها، تكون هذه الخطوة في شكل ملخص شامل للحقائق المادية المتفق عليها والمثبتة بجملة من المستندات (اتفاقيات، مراسلات، محاضر اجتماعات...). يغلب على فقراتها أسلوب الحكي المتسلسل زمنيا.

- الادعاء والدفوع:

الادعاء في مجال التحكيم تصريح بضرر ومطالبة بتعويض. يكون التصريح بالضرر من خلال وصف دقيق لتجاوزات وخرق الخصم لبنود الاتفاقية مع الإشارة إلى القوانين ذات الصلة بهذه التجاوزات والتماس تعويضا يكون في الغالب ماليا. يأتي بعدها دور المدعى عليه لتقديم الدفوع من خلال شرح وتوضيح موقفه من الادعاء مستعملا في ذلك عدة تراكيب وجمل اعتراضية. ذلك أن الإجراءات في ميدان القضاء هي بمثابة حوارات بين القاضي وأطراف النزاع تظهر أثارها لاحقا في نص الحكم في شكل أقوال وحجج بين مختلف الأصوات[1].

[1] Cf. BHATIA Vijay K. and LUNG Jane. Op. cit. P. 34:" In the judicial area, proceeding can be considered as dialogues among the parties and the judges, and the drafted awards keep trace of this interaction in form of reported speech and argumentation in which all other voices are incorporated".

4.3. الحيثيات:

- تحليل الوقائع (الأدلة) والقوانين:

تقوم هيئة التحكيم في هذه الخطوة بتحليل دقيق لموقف الطرفين من خلال دراسة معمقة للوقائع والأدلة والمستندات والاستماع للشهود وشهادة الخبراء، تتمكن عقب ذلك من تحديد الأدلة الدامغة التي يجب الاحتفاظ بها من أجل بناء الحكم. بعد الفراغ من تحليل الأدلة والوقائع والإحاطة بالمنازعة من جميع جوانبها، تفصح هيئة التحكيم في هذه الخطوة عن المواد القانونية التي سوف تستند إليها عند إصدار الحكم، مع إبراز الحجة التي بنيت عليها جملة الأسباب.

- مبدأ النية الحسنة:

أصبح مبدأ "النية الحسنة" الوارد في المادة 7(1) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع CISG كثير التداول في قضايا التحكيم، ولطالما يستند إليه المحكمون في عملية إتخاد القرار لا بوصفه قاعدة قانونية ملزمة وإنما أداة إقناع وتبرير.

الاستنتاجات:

ترد على شكل سجل للقرارات التي استنتجتها هيئة التحكيم بعد دراسة الوقائع والأدلة وتفسير المواد القانونية التي استندت إليها. تقوم هيئة التحكيم بتبيين موقفها من المنازعة وما توصلت

*تستند هذه التفاصيل إلى دراسة قام بها مجموعة من الباحثين يترأسهم فيجاي بهاتيا بطلب من غرفة هونغ كونغ للتحكيم التجاري الدولي سنة 2012 حول تحليل خطاب قرارات التحكيم.

إليه مع تبريره بجملة من الأسباب. تعتبر هذه الخطوة أساسية قبل الوصول إلى القرار النهائي (منطوق الحكم).

5.3. منطوق الحكم:

لا يشكل هذا الجزء من النص خاتمة القرار فحسب بل انتهاء العملية التحكيمية بكاملها. تفصل هيئة التحكيم من خلاله في المنازعة بحكم نهائي، ويأتي الحكم في شكل قرار ملزم يوضح ما يتوجب على كل طرف إنجازه، بالإضافة إلى حساب المصاريف والنفقات التي ترتبت عن هذا التحكيم وتحديد من يتحملها.

نلاحظ إذن من خلال الشكل رقم 1 أن سرد الوقائع والأحداث يخضع لنظام متدرج بحيث تلمح الاختلاف في المواضيع ولكنك لا تحس بالانتقال.[1]

واتضح لنا بعد مطالعة عدد من القرارات التحكيمية الصادرة سواء عن المركز الدولي أو عن هيئات تحكيمية أخرى على غرار غرفة باريس للتجارة ICC أن هذا البناء الهرمي يكاد يكون نمطيا ولا يختلف كثيرا عن القوالب التي تصاغ فيها الأحكام القضائية، غير أنه ينبغي تحقيق التناسق بين أجزائه من حيث الحجم،" وهي عملية منطقية لا تحكمها مقاييس هندسية جامدة، فإذا تساوت المقدمات حجما، فان الوقائع تختلف من قضية إلى أخرى والأسباب تطول أو تقصر بقدر ما انطوت عليه أسانيد الخصوم من حجج وما تقدموا به من طلبات وما

[1] راجع الملحق: الشكل رقم 1

اقتضاه هذا وذاك من حوار وتحليل، أما المنطوق فالإيجاز ينبغي أن يكون هو الأصل فيه[1]".

وتجدر الإشارة إلى أن خاصية التدرج أو الخروج والانتقال من معنى إلى أخر ليست غريبة عن اللغة العربية، بل جد مألوفة سماها أهل البلاغة قديما **حسن التخلص**. إذ يشكل التدرج عند الباقلاني الرابط الدلالي بين الأحداث وبالتالي يصبح القول متصلا بعضه بالبعض رغم انفصاله.[2]

4. الاتساق والانسجام:

الانسجام سمة دلالية وتداولية يجعل النص ذو معنى ويساعد على فهمه من خلال الربط المنطقي بين فقراته. أما الاتساق فهو سمة لغوية محضة تستدعي أدوات ربط معجمية ونحوية تختلف من نظام لغوي إلى نظام لغوي أخر، لكنه (أي الاتساق) يساهم بقدر كبير في انسجام النص دلاليا. تستخدم كلمة نص في اللسانيات حسب مايكل هاليداي ورقية حسن" للدلالة على كل مقطع لغوي، مكتوبا كان أم منطوقا، ومهما كان طوله على أن يشكل كلا موحدا[3]."

[1] العشماوي عبد الوهاب، نقلا عن سعيد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبية دلالية، تقديم محمد سليم العوا، مكتبة الآداب، القاهرة،2007، ص 71.

[2] نكاع سعاد، آليات التماسك النصي في المنجز البلاغي العربي: الباقلاني (403 هـ) أنموذجا، https:// www.asjp.cerist.dz/en/article/5334

[3] بلحوث شريفة، مفهوم الاتساق: مايكل هاليداي ورقية حسن، مجلة الخطاب، العدد 9، جوان 2011 revue.ummto.dz/hndex.php/khitab/article/view/917/753.

1.4. الإحالة: Reference

هي عبارة عن علاقة دلالية يعبر عنها بوسائل نحوية، ويوجد في كل لغة عناصر تملك خاصية الإحالة، وتتمثل في اللغة الإنجليزية في الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة، وتنقسم إلى إحالة سياقية وإحالة مقامية[1]. لكن كثيرا ما يتحاشى المحررون الإفراط في استخدام الإحالة تفاديا للغموض التي تضفيه على النصوص القانونية الإنجليزية[2].

2.4. الاستبدال: Substitution

يختلف عن الإحالة، فهو يتم على المستوى النحوي المعجمي، وهو استبدال عنصر بعنصر أخر. ولا يتم تأويل العناصر المستبدلة إلا بالرجوع إلى ما سبقها. وهو ثلاثة أنواع: استبدال اسمي واستبدال فعلي واستبدال قولي.

3.4. الحذف: Ellipsis

هو استبدال بالصفر، على حد تعبير هاليداي وحسن. ويعتمد القارئ في فهمه على جملة سابقة، وينقسم إلى ثلاثة أنواع: حذف اسمي وحذف فعلي وحذف داخل شبه الجملة.

[1] ينظر بلقرنين عبد القادر، مرجع سابق، ص65-83.

[2] STANOJEVIC Gocic Maja, Cohesive Devices in Legal Discourse, Facta Universitatis, Series: Linguistics and Literature, Vol. 10, N.2, 2012, P. 92: « However the use of anaphora is constantly eschewed in legal English. It is regarded as the safest means for avoiding ambiguity".

فرضيا لا مكان للحذف في النصوص القانونية نظرا لما يتطلب المقام من دقة ووضوح وابتعاد عن اللبس. بيد أننا كثيرا ما نصادفه في بعض الصيغ مثل حذف عبارة (which is) في المثال الأتي:

Agreement…(which is) herein contained or implied.

4.4. الوصل: Conjunctions

يقصد بالوصل الطريقة التي تجعل أجزاء النص متماسكة فيما بينها لتحقق علاقة اتساق، وذلك من خلال أدوات تكاد تكون مفاتيح تساعد القارئ على فك شفرة الخطاب وبناءه المنطقي.

ويكون الوصل على أربعة أشكال:

. وصل إضافي: Additive بواسطة روابط تفيد التقارب في المعنى: و، ف، ثم...

The claims raised in this arbitration are inadmissible **and** the Tribunal is precluded from exercising jurisdiction over this dispute. P.157

. وصل عكسي: Adversative باستعمال روابط تقيد المعنى أو تجعله مشروطا: أو، سواء، لو لم...

Claimant also requests such further **or** other relief as the Tribunal may deem appropriate.

. وصل سببي: Causal بواسطة روابط تمهد لتعليل فكرة أو استنتاج (بسبب، بفضل، حيث أن...).

128. The Respondent argues that the BIT requires an investor to have its real seat in one of the contracting states (a) and that the claimant is not an investor under the BIT **because** its real seat is not in Luxembourg, but in Egypt (b). The Tribunal **therefore** lacks jurisdiction *ratione personae.* P.28

. وصل زمني: Temporal باستخدام روابط تحسم فكرة زمنية: قبل أن، بعد، حتى...

The Court there **first** noted that …the Court **then** added that…P.62

ومن بين أدوات الربط التي تحقق أكثر تماسكا واتساقا للخطاب حسب (داموفا 2007.22)، so / therefore، بينما على نقيض ذلك تكون and / or أضعف نسبة، لما يولد كثرة استعمالها من غموض والتباس بين المعاني[1].

The Tribunal will deal with the objections to the Tribunal's jurisdiction **and/or** the admissibility of the claims.

5.4. الاتساق المعجمي: Lexical Cohesion

يتمثل الاتساق المعجمي أساسا في اختيار عنصر معجمي يتعلق بعنصر معجمي أخر مذكور مسبقا. وينقسم إلى ثلاثة أقسام، التكرار(Repetition (Reiteration ويتمثل في إعادة ذكر العنصر المعجمي، أو التعبير عنه مرة أخرى بعنصر مطلق أو بذكر اسم عام ثم الترادف

[1] Cf. STANOJEVIC Gocic Maja, op. cit., P. 93.

Synonymy وهو يشبه التكرار نوعا ما، غير أنه عدم ذكر العنصر المعجمي بل التعبير عنه مرة أخرى بواسطة مرادف Default/Failure أوVoid/Ineffective والتلازم اللفظي Collocations وهو وجود علاقة بين كلمتين تنتميان لمجموعة معينة يتعرف عليها القارئ من خلال السياق.كما يخلق هذا التقارب والتلازم بين اللفظين عند القارئ نوعا من الترقب عن الاتساق المعجمي للنص[1].

Assign rights, binding contract, cancel and order, contractual breach…

5. الفهرس:

يحتل الفهرس موضعا في آخر المؤلف أو بدايته، كما هو الحال في نص هذا الحكم، وتم توزيع المواضيع فيه حسب ورودها بالتسلسل عبر وضع ثمانية عناوين رئيسية تضمنت أخرى فرعية بحيث يقابل كل عنوان رقم الصفحة التي جاء فيها.

6. الاختصارات:

يعرف أنطوني بيم Anthony Pym الاختصارات على أنها نوع ما التعبير عن الدلالات نفسها من خلال نص أصغر حجم[2]. الاختصارات ظاهرة تميز اللغة الإنجليزية بصفة أخص وتعتبر من ضمن الصعوبات التي تواجه المترجم لاسيما إذا تمت كتابتها بمفردها، أي بدون أن

[1] HALLIDAY and HASAN, quoted in STANOJEVIC Gocic Maja, op. cit. ibid, P. 94: « Collocational relationship is one of the factors on which we build our expectations of what is to come next. »

[2] Pym Anthony, Translation and Text Transfer, Frankfurt am Main, Berlin, New York, Paris, Vienna: Peter Lang, 1989, P.89: ‘‘Abbreviation: Approximately the same semantic material is expressed by a smaller textual quantity’’.

يصاحبها وجود الكلمة ككل، ويميل مؤخرا كتاب اللغة الإنجليزية أكثر فأكثر لعدم ذكر الكلمة التي يرمز لها الاختصار على الإطلاق.[1] ولقد استعمل الناسخون العرب الاختصارات قديما في كتب الحديث والتاريخ والأدب والفلك نذكر بعضها:

{نا، ثنا، دثنا }: حدثنا ، (أه): انتهى، (وح): وحينئذ ، (خ):البخاري، (حب): ابن حبان...

وقد تضمن كل من كتاب الشفاء لأبن سينا والقاموس للفيروزأبادي عددا من الاختصارات الفلسفية يمكن أن تتخذ نموذجا لما يتبعه الناسخون أو المؤلفون في المصادر الفلسفية الأخرى[2]:

(مح): محال، (كك): كذلك، (ظ): ظاهر، (لايخ): لايخل.

[1] يوسف محمد حسني، كيف تترجم الاختصار، http://saaid.net/Doat/hasn/68.htm

[2] ينظر مكي الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربي، مصر، 1999، الطبعة الثامنة، ص77.

الفصل الثالث

التحكيم بين الخطاب المتخصص والخطاب الهجين

تتطلب الدراسة الدقيقة لقرار التحكيم موضوع هذه المدونة، بادئ ذي بدء تقديم كافة الأحداث والظروف المنتجة لهذا النص. فالحكم الصادر عن هيئات التحكيم الدولي، إنما هو حصيلة وقائع متعاقبة، وإجراءات تحكيمية لها خصوصيتها، إذ أنها وان كانت كما سبق الذكر ذات طبيعة قانونية فهي ليست قضائية، غالبا ما تمتد لفترات طويلة، في أماكن ودول متعددة تتباين فيها اللغات والثقافات.

1. تقديم المدونة:

الحكم الصادر عن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية International Center for Settelement of Investments Dispute (ICSID)بتاريخ 25 ماي 2017، في القضية رقم 35/12، لتسوية المنازعة القائمة بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة أوراسكوم للاتصالات و الإعلام و التكنولوجيا القابضة،ORASCOM T.M.T Investments S.A.R.L من جهة، و الحكومة الجزائرية الديمقراطية و الشعبية من جهة أخرى. ففي 16 أبريل 2012 أودعت شركة أوراسكوم، والتي مقرها "لوكسمبورغ" حسب ادعاء الطرف المدعي، إخطارا بالتحكيم لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"ICSID"، ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وفق بنود اتفاقية الاستثمار المتبادلBilateral Investment Treaty (BIT) الموقعة بين الجزائر والاتحاد البلجيكي–اللوكسمبورغي، والتي تنص في مادتها التاسعة أنه في حالة نشوب أي خلاف بين الطرفين، تتم التسوية بقدر الإمكان من خلال المفاوضات، وفي حالة إذا لم يتوصل الطرفان إلى

تسوية خلال ستة أشهر اعتبارا من تاريخ بداية المنازعة يجوز للمستثمر اللجوء الى التحكيم. الأمر الذي قامت به شركة أوراسكوم بتاريخ 24 أكتوبر 2012 بدعوى أن التغيير المفاجئ لسياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وإعادة التقييم الضريبي الذي تعرض له فرع شركتها Orascom Telecom Algeria(OTA)يشكل خرقا صريحا لبنود اتفاقية الاستثمار المتبادل "BIT". كما أن تهديد الحكومة الجزائرية باستخدام حق الشفعة، بعد طرح أوراسكوم فرع شركتهاOTA للبيع ومحاولة مغادرة السوق الجزائرية تقليصا لخسائرها، ليس الا انتقاما سياسيا من السيد نجيب ساوريس وأفراد عائلته بصفتهم حاملي أكبر حصص في أسهم الشركة.

يعد التحكيم الدولي من السبل البديلة لتسوية المنازعات Alternative Dispute Resolution(ADR)، ولا بأس من إعادة التذكير في عجالة بأهم مميزاته:

– مبدأ الرضائية شرط أساسي في مجال التحكيم الدولي، ويكون من خلال اتفاقية عند نشوب المنازعة أو قبلها.

– تسوية المنازعة بواسطة قضاة (محكمين) يتم اختيارهم من قبل أطراف المنازعة وبمحض إرادتهم.

– تحديد مكان إجراء التحكيم، والقانون الواجب تطبيقه، واللغة المعتمدة يتم باتفاق الأطراف المتنازعة.

– لا يتقيد التحكيم الدولي بالشكليات التي تحكم نظام الجلسات أمام القضاء العادي.

"فحكم التحكيم هو مجرد اتفاق حرره طرفي المنازعة بأيدي هؤلاء المحكمين."[1]

2. المنهجية:

تعتبر قراءة النص الأصلي وإعادة القراءة أولى الخطوات التي يقدم عليها المترجم قبل الشروع في عمله، من أجل أخذ الانطباع الأول عن مشروع الترجمة واستكشاف ما قد يمثل مواطن إشكال أثناء الترجمة ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن دراسة المدونة موضوع بحثنا تطلب منا الجهد الكبير، وعدة قراءات متأنية، نظرا لطول نص الحكم وكثرة ما يحتوي عليه من مسائل يصعب حصرها، والتي يمكن أن تشكل محور العديد من البحوث. وللوصول إلى ما نصبوا إليه من خلال هذا العمل ارتأينا أن تكون دراستنا في شطرين، نتناول في الشطر الأول منه تبيين اختلاف التراكيب والأساليب اللغوية المستعملة في مجال التحكيم التجاري الدولي من خلال ترجمة بعض المقاطع من النص الأصلي ثم دراستها. نتطرق بعد ذلك في الشطر الثاني إلى دراسة ثلاثة خصائص طغت على نص الحكم وهي تواليا، التناص (Intertextuality)، والتحكيم مجال متعدد التخصصات (Arbitration as a pluridisciplinary field)، والتعدد اللغوي (Multilingualism). سنحاول من خلالهم، في حدود ما يسمح به هذا البحث، معرفة ما إذا كانت ترجمة حكم التحكيم التجاري الدولي ترجمة متخصصة أم هجينة، ولقد تعذر علينا الوصول إلى نسخة عربية لهذا الحكم، فقمنا أولا باستخراج المقاطع التي لها صلة بدراستنا، وبادرنا بترجمة شخصية كانت بمثابة تمرين تطبيقي لنا. ولما كان إنتاج

[1] القاضي خالد محمد، مرجع سابق، ص 115.

نص الحكم يصبوا من الجانب التواصلي إلى تحقيق هدف محدد، فقد ارتأينا اعتماد نظرية نمطية النصوص **لكاترينا رايس** بالإضافة إلى المقاربة الوظيفية للترجمة البين ثقافية عند **كريستيان نورد**.

1.2.المقاربة الوظيفية:

يتعامل المترجم عادة مع نص أصلي حرر في سياق زماني ومكاني معين، وفق منظور كاتبه وتقييمه للوضعية التواصلية Situation de communication، مستهدفا "مستقبلي النص الأصلي" بهدف تأدية وظيفة محددة. أما النص المترجم فسوف يستعمل حتما لتحقيق أهداف مختلفة أمام مستلمين آخرين له، لا يشاطرون مستلمي النص الأصلي بالضرورة نفس القيم والخلفيات الاجتماعية والثقافية[1]. كما أن النص يتعدد بتعدد مستقبليه[2].

– اختيار إستراتيجية الترجمة.

إن نجاح أي مشروع ترجمة لا يتوقف أساسا على تقنية معينة بما لها من مقومات وإنما على اعتماد إستراتيجية تتلاءم والوضعية التواصلية، بعبارة أخرى مراعاة هدف النص المترجم وهوية مستلمه[3].

[1] Cf. NORD C., Translating for Communicative Purposes across Culture Boundaries, https:// www.ufs.ac.za/.../nord-2006, P.44

[2] NORD C., idem, « [...] the text is as many texts as there are receivers for it. »

[3] HARVEY Malcolm, Traduire l'intraduisible, op.cit. P.41: « Le postulat de base est que la réussite d'une technique de traduction ne dépend pas de ses qualités intrinsèques, mais de l'adéquation entre la stratégie choisie et la situation de communication (c'est-à-dire la finalité du texte traduit et l'identité de son destinataire). »

- تمييز جنس الخطاب ونمط النص.

إننا حين نؤكد على أهمية الانتباه لنمط النص، إنما نعني أن المترجم الذي اجتهد في تحديد الخصائص الشكلية والأسلوبية للنص الأصلي قد خطى خطوة معتبرة نحو ترجمة موفقة[1].

- تحديد شكل النص: ويتضمن النسق أو التصميم، ترتيب الجمل واختيار المصطلحات، والحفاظ على شكل النصوص التداولية لا يتحقق للمترجم إلا من خلال احترام القواعد التي تحكم هذه اللغات المشفرة.[2]

3. المقارنة:

يتكون الحكم أساسا كما سبق وأن ذكرنا في الفصل السابق من أربعة أجزاء، لكل جزء وظيفة دلالية معينة لا تتحقق إلا من خلال نمط نص معين، فكان من الطبيعي أن تختلف الجمل والتراكيب باختلاف جنس الخطاب الذي ترد فيه، فيبقى التحدي الأكبر للمترجم هو تحقيق التكافؤ القانوني دون الإفراط في التأويل والخروج عن القوالب المألوفة لدى الهيئات القضائية والإدارية محليا.

[1] PRIETO Ramos Fernando, op. cit., ibid, P. 263: "[…] when advocating a more systematic awareness of text typology. The translator who has taken the trouble to recognize the formal and stylistic conventions of a particular original has already done much to translate the text successfully."

[2] DESLILE Jean, L'analyse du discours comme méthode de traduction : théorie et pratique, presses de l'université d'Ottawa (PUO), version numérisée, 1984, P.113.

1.3. خطاب وصفي: Descriptive Discourse

يظهر الأسلوب الوصفي في الحكم بصفة لافتة في أجزائه الأولى (الديباجة، والمقدمات، وعرض الوقائع)، بهدف تقديم الموضوع وتعريفه(حكم)، ثم تحديد السياق الزمني والمكاني له، وتقديم كافة "المعطيات" التي تساعد على الفهم عند قراءة النص والإفهام عند ترجمته لاحقا (الأسماء والتسميات، والمواد القانونية، والإجراءات المعمول بها). وسوف نقتصر في هذا المحور من البحث على ترجمة الديباجة[1] ثم نتناولها بالدراسة لتوضيح الفكرة.

التعليل:

يصنف بوهلر Buhler الخطاب الوصفي بأنه نص إخباري له بعد منطقي Logique أو إحالي Referentiel يركز على المضمون[2]، ولتحقيق هذا الهدف تختلف الوسائل بين اللغة الإنجليزية (النص الأصلي) واللغة العربية (النص الهدف)، فخلافا للنص الإنجليزي أين ترد الجمل وأشباه الجمل منفصلة عن بعضها البعض في شكل عناوين، يلاحظ كثرة استعمال أدوات الربط المنطقية في النص العربي[3].

[1] يمكن مطالعة ديباجة الحكم في نصها الأصلي مرفقة بترجمتنا في الملحق.

[2] GARZONE Giuliana, op.cit. ibid, P.4.

[3] Karakira S., Lexis versus Text: The case for translating English legal text into Arabic, Thesis presented for a Master of Art degree, University of Western Sidney, 1987, p143: "[…] arabic relies more heavily on linguistically-overt linkage system as opposed to the western notational codified system."[3]

قضية رقم.....**بين**

الشركة.....الممثلة **من قبل**..... **و**الجمهورية.....الممثلة **من قبل**.....

حكم صادر.....**عن**.....المتكون من الأستاذ...**و**الأستاذ.....**وبحضور**.....

ولا يتقيد مترجم الحكم بالضرورة بنفس التصميم (ترتيب الفقرات) الذي جاء في اللغة الأصل، كأن يبدأ مثلا بذكر أسماء أعضاء مجلس التحكيم أولا ويليهم أسماء طرفي المنازعة، لكن عليه أن يتفادى إضافة عناصر جديدة أو حذف أخرى أساسية.

أما من ناحية المضمون فيميل المترجم غالبا إلى استعمال أساليب الترجمة المباشرة المقيدة للمعنى:

الترجمة الحرفية:

النص الهدف	النص الأصلي
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	International Centre for Settlement of Investment Dispute
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	People’s Democratic Republic of Algeria

المحاكاة:

تستخدم المحاكاة غالبا في ترجمة أسماء الأشخاص والهيئات والشركات، ولا يستحسن أن يقتصر عمل المترجم على إيجاد المقابل الصوتي للفظ فقط، ولكن أن يقوم ببحث توثيقي للوصول إلى الكتابة الصحيحة لهذه الأسماء لاسيما إذا كان أصحابها ذوي شهرة عالمية.

اوراسكوم، وايت وكايس، شيرمانوسترلينغ	Orascom, White & Case, Shearman & Sterling
غابرييل كاوفمانكوهلر، يان فاندنبرغ ...	Gabrielle kaufmann- Kohler, Jan van den Berg…

تتعقد الأمور أكثر بالنسبة للمترجم عند ما يتعلق الأمر بالجانب المصطلحي. فالمعاجم على وفرتها، الورقية منها والالكترونية، العامة والمتخصصة لا توفر إلا مكافئا معجميا أعزلا نادرا ما يتوافق مع جميع السياقات، أو يضع المترجم أمام خيارات عديدة يصعب الفصل بينها.

الخيار الثاني	الخيار الأول	النص الأصلي
محكمة	مجلس تحكيم	Tribunal
محتكم / محتكم ضده	مدعي / مدعى عليه	Claimant / Respondent
حكم	قرار	Award
أمين المحكمة	كاتب مجلس التحكيم	Secretary of the Tribunal
محكما	حكما مساعدا	Arbitrator

يقابل لفظ " **Award**" معجميا في اللغة العربية لفظي حكم أو قرار، وكلاهما صحيحين ومقبولين، مع العلم أنه، تقليدا بين أهل الاختصاص في مجال التحكيم، غالبا ما يرجح استخدام لفظ قرار. ويستعمل نفس اللفظ (قرار) للدلالة على العديد من القرارات المؤقتة التي يصدرها مجلس التحكيم أثناء سير الإجراءات ويقابله لفظ **Decision**، وتفاديا للالتباس بين المعنيين نقترح الاكتفاء باستعمال لفظ حكم، وهذا ما لاحظناه من خلال مطالعة بعض الأحكام التي ترجمت حديثا. ولعل سبب ذلك هو التطور الذي عرفته هيئات التحكيم مؤخرا وتحولها التدريجي من ممارسة خاصة إلى ممارسة مؤسساتية تخضع لسلطة محاكم ذات طابع رسمي تشبه إلى حد كبير الهيئات القضائية.

وأما بالنسبة لمصطلحي **Respondent/Claimant** فيجد المترجم نفسه أمام خيارين: **محتكم/محتكم ضده** من جهة و**مدعي/مدعى عليه** من جهة أخرى. الأول توفره المسارد والنصوص الموازية الخاصة بالتحكيم والتي مصدرها المشرق العربي، أما الخيار الثاني والذي استقر رأينا عليه فهو مصطلح متداول في المحاكم الجزائرية، يؤدي وظيفيا نفس الأهداف التواصلية.

ومن بين أسباب هذا الاضطراب المصطلحي الذي يطارد المترجمين في الجزائر بصفة خاصة، نذكر على سبيل الحصر لا القصر ما يلي:

– يعتبر التحكيم التجاري الدولي بالنسبة للجزائر بمؤسساتها وإطاراتها (قضاة ومترجمين وإداريين) ممارسة حديثة، غالبا ما تطغى عليها لغة القضاء.

– صدور الحكم عن الهيئات الدولية للتحكيم عادة في أكثر من لغة واحدة (الإنجليزية والفرنسية بالنسبة للحكم موضوع دراستنا مثلا)، وهما لغتان يمثلان نظامين قانونين مختلفين (القانون المدني الفرنسي Droit civil والقانون العام الانجليزي Common Law ، وثقافتين لكل منهما خصوصيتها.

– اعتماد بعض المترجمين الجزائريين على المعاجم والمسارد المتخصصة في مجال التحكيم الصادرة في بلدان المشرق العربي.

2.3. خطاب سردي: Narrative Discourse

يعرف أيضا بأسلوب الحكي المتسلسل، وهو عبارة عن عرض برهاني متسلسل للأحداث المثيرة للإشكال وليس سردا بلاغيا،[1] يعتمد غالبا في أسلوبه على الجمل الفعلية، ويكون لرئيس مجلس التحكيم فيه دور الراوي.

14. استنادا للمدعي، أصدرت الجزائر في سبتمبر 2010 إشعارا بشأن تعديل ضريبي أخر ضد أوراسكوم تلكوم الجزائر لنشاط 2008–2009 بما قيمته 230 مليون دولار أمريكي.	14. In September 2010, according to the Claimant, Algeria issued a further provisional notice of tax reassessment for 2008-2009 against OTA in the amount of US $ 230 million.

[1] ينظر بيومي سيد أحمد، مرجع سابق، ص101 .

نلاحظ هنا أنه مع توفر أغلب المكافئات المعجمية في اللغة الهدف، تم اعتماد ترجمة حرفية حافظت قدر الإمكان على المستوى التركيبي والأسلوبي للجملة في اللغة الأصل، للتعبير عن المعنى وفق وجهة نظر كاتب النص (رئيس مجلس التحكيم) وتأويله الشخصي للأحداث الذي سوف يبني عليه لاحقا استنتاجاته وقراراته ومن ثم منطوق الحكم. إذ يستحب عند ترجمة النصوص القانونية الحفاظ بالإضافة إلى المعنى على نمط القواعد النحوية والأسلوبية للنص الأصلي بقدر ما تتيحه اللغة الهدف دلالة ونحوا.[1]

25. عقد مجلس التحكيم بتاريخ 16 ماي 2013 بجنيف أول جلسة بحضور الأطراف، أكدا طرفا المنازعة من خلالها أن تعيين أعضاء مجلس التحكيم تم على نحو سليم. كما تم الاتفاق، ضمن أمور أخرى، على تطبيق قواعد التحكيم السارية المفعول منذ 10 أبريل2006، واختيار لاهاي بهولندا مقرا لسير إجراءات التحكيم.	25. On 16 May 2013, the Tribunal held a first session with the Parties in Geneva. The Parties confirmed that the members of the Tribunal had been validly appointed. It was agreed inter alia that the applicable arbitration rules would be those in effect from 10 April 2006, and that the Hague (The Netherlands) would be the place of the proceeding.

[1] Poon Wai-Yee E.(2006) The Translation of Judgments. Meta 51(3).551.559.doi: 10.7202/013559ar: « In translating legal texts, it is desirable to render, in addition to the contextual meaning, grammatical and stylistic pattern of the source text as closely as the semantic and the syntactic structures of the target language allow."

تم اعتماد مرة أخرى ترجمة مباشرة، لأن وظيفة هذا الجزء من الحكم إخبارية محضة لا تحتمل المبالغة في التأويل وإنما الدقة في إعادة سرد أهم الأمور الإجرائية لعملية التحكيم، والأمانة في نقل مختلف التفاصيل التي جاءت في النص الأصلي كالتواريخ وأسماء المدن.

3.3. خطاب حجاجي:Argumentative Discourse

تتجلى ملامح الخطاب الحجاجي في قرار التحكيم غالبا في جملة الحيثيات نظرا للوظائف الدلالية المتباينة المرتقب تأديتها في هذا الجزء من الحكم مثل (الإقناع، وتأكيد الحكم، وتفنيد الرأي، والإدانة، والتأييد، والإيضاح).

178 .يدفع المدعى عليه أنه وفق بنود اتفاقية الاستثمار المتبادل يجب أن يكون "المقر الحقيقي" "للمستثمر" متواجدا داخل تراب أحد الدولتين المتعاقدتين، وبالتالي لا يعتبر المدعي "مستثمر" بالمعنى المتضمن في نص الاتفاقية، لأن المقر الحقيقي لشركته متواجد بمصر وليس لوكسمبورغ، كما يدفع المدعى عليه بانعدام الاختصاص الشخصي لمجلس التحكيم.	178. The Respondent **argues** that the BIT requires an "investor" to have its "real seat" in one of the contracting states (a) and that the Claimant is not an investor under the BIT because its real seat is not in Luxembourg, but in Egypt (b). The Tribunal therefore lacks jurisdiction ratione personae**.**

إن أبرز صعوبات تواجه المترجم في جزء الحيثيات هو ميل الجمل عادة إلى الطول سببه كثرة المعلومات التي تتضمنها [1]كما يقول قوستافسون Gustafsson:

وغالبا ما يتخلل هذه الجمل الطويلة العديد من الجمل الاعتراضية. ولتفادي تشتت المعنى، يحرص المترجم على حسن اختيار الصيغ الدالة على تقييد المعنى أين تكون الجمل قاطعة الدلالة على المراد منها: (وفق، بموجب، طبقا، عملا ...) مع استخدام بعض الصيغ الدالة على التسبيب والتعليل: (في الواقع، على هذا الأساس).

213 . يدفع المدعي **على هذا الأساس،** أن تعريف شركات الاستثمار وفق اتفاقية الاستثمار المتبادل واضح لا يستوجب أي متطلبات محلية ذات صلة بالجنسية. في الواقع، يدل تعريف "مواطن" **وفقا** للمادة 1(1) (أ) من اتفاقية الاستثمار المتبادل، فقط على كل شخص طبيعي يحمل جنسية بلجيكا أو لوكسمبورغ أو الجزائر بموجب تشريع الدولتين المتعاقدتين دون الإشارة إلى	213. On this basis, the Claimant contends that the BIT defines investor companies in clear terms, without referring to domestic nationality requirements. Indeed, Article 1 (1) (a) of the BIT defines "nationals" as "any natural person who , under the legislation of the Contracting States, is deemed a citizen of Belgium or Luxembourg or who has Algerian nationality, there is no reference to nationality under domestic law when it comes to "companies". Thus, so the

[1] Cf. GARZONE G., op cit. ibid, P.3: "[…] too often the information load borne by each sentence is extremely heavy. Thus giving rise to remarkable sentence length."

الشركات، وعليه يدفع المدعي بأن تعريف "مستثمر" **وفق** الاتفاقية مستقل ولا يستوجب أي متطلبات محلية ذات صلة بالجنسية.	claimant argues, the BIT's definition of investor is independent of domestic nationality requirements.

يتبين لنا إذن من خلال هذا المقطع كيف ينتج عن طول الجمل وكثرة المعلومات في جمل الحيثيات غموض يضع المترجم أمام خيارين أثنين، أولهما الاعتماد على تقنيات الترجمة المباشرة والاكتفاء قدر الإمكان بنقل المعنى بما يراه مناسبا وكافيا للقارئ، أما الثاني فهو أن يغوص في عمق المعاني وأن يجتهد في التأويل على غرار ما يقوم به خبراء القانون، لكن هذا الجهد يتطلب تخصصا ومهارات قلما يتوفر عليها غالبية المترجمين، مثل تفسير وتأويل المواد القانونية، كما أنه في الوقت ذاته خرق صريح من المترجم وتعد لحدود مهامه[1].

بينما يعتقد كذلك بعض منظري الترجمة القانونية بأن الغموض في النصوص القانونية يكون أحيانا متعمدا، فهو مثلا، كما يقول كل من كورنو Cornu ودونان Doonan، يستعمل عند

[1] GARZONE G., op.cit. ibid, P.3: « This is highly problematic. While legal professionals like lawyers ; judges and jurists are competent in hermeneutics as part of their essential armory of skills, it is usually not so for the translator who in his/her interpreting efforts, is at risk of overstepping the limits of his/her professional competence."

صياغة العقود إما للوصول إلى تسوية أو ترك مواطن إشكال قد يستثمرها أحد الأطراف لاحقا[1].

يعود سبب هذا الغموض الذي يميز النصوص القانونية المرتبطة بمجال التحكيم التجاري الدولي إلى أن الحكومات إذ تعتني في الوقت ذاته بوضع قوانين وتشريعات تخدم من جهة مصالحها الوطنية، تحرص كل الحرص على أن تبدوا هذه القوانين دوليا شفافة وعادلة تحترم مبدأ التنافس الحر.

4.3. خطاب أدائي:Performative Discourse

يبقى منطوق الحكم الجزء الأهم الذي نلمس من خلاله الخطاب الأدائي في قرارات التحكيم، وهو في ذلك يشبه إلى حد كبير الأحكام القضائية. ويعتبر منطوق الحكم تسوية نهائية للخصومة وللعملية التحكيمية بكل ما تضمنته من مناقشات وتحاليل واستنتاجات، لكن الجملة في منطوق الحكم لا تتسع إلا لقرار نهائي مركز وحاسم وواضح تم ربطه بما سبقه من أجزاء الحكم بشبه جملة وظيفتها تحقيق تماسك السياق:

For the reasons set forth above	وبناء على الأسباب المذكورة أعلاه

ويتكون القرار أساسا من جملة رئيسية تعبر عن الصيغة الأدائية، وهي صنف من العبارات الإنشائية (constitutive sentences).

[1] MALCOLM Harvey, What's so special about legal translation, URI: id.erudit.org/008007ar "Ambiguity can be deliberate in legal documents: In a contract it can be used to reach compromise or to create uncertainties which one of the parties will subsequently seek to exploit."

قرر مجلس التحكيم:	The Tribunal **decides** as follows

تليها جملة أو مجموعة جمل معبر عنها بأفعال أدائية صريحة Explicit Performative Verbs تشمل أحيانا كل التعابير الاصطلاحية التي تكون فيها الألفاظ متلازمة في صيغة متكررة ومتعارف عليها في متون الوثائق القانونية مثل: عدم قبول الدعوى أو عدم اختصاص المحكمة.

1. الدفع **بعدم قبول** الدعوى **وعدم اختصاص** المحكمة للفصل في هذه المنازعة.	a. The claims raised in this arbitration **are inadmissible** and the Tribunal **is precluded from exercising jurisdiction** over this dispute ;

لجأ المترجم هنا إلى استخدام التكافؤ الوظيفي وهي تقنية ترجمة غير مباشرة محبذة، طالما لم يتم المساس بالمعنى، سببه كما سبق وأن ذكرنا هو الالتزام بالقوالب الاصطلاحية المتعارف عليها والمتداولة لدى المحاكم الوطنية، وهي كما تصفها منى بكر Mona Baker أنماط لغوية ثابتة شكلا، لا تقبل إلا القليل من التغيير[1]:

[1] GARZONE G., op. cit. ibid, P. 3: «These frozen patterns of language which allow little or no variation in form ».

2. **يجب** على المدعي **تعويض** المدعى عليه عن المبالغ التي أودعها لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من أجل نفقات التحكيم.	b. The Claimant **shall** reimburse to the Respondent the amounts which the Respondent has deposited with ICSID for the costs of the arbitration.

تعتبر لفظة "**shall**" صيغة إلزامية ذات مدلول خاص في السياق القانوني يقابلها في اللغة العربية الفعل المضارع "**يجب**"، فيكون على الفاعل (المدعي) الالتزام بالأمر وواجب التنفيذ. فلا مجال للمترجم هنا للتصرف أو التقدير، لأن الصيغة هنا إجبارية. إلا أنه تم إبدال الصيغة الفعلية "**Shall reimburse**" بالصيغة الاسمية "يجب...تعويض" تعبيرا عن ثبات الحكم وحفاظا على التركيب في اللغة الهدف.

أما ترجمة الاختصار "ICSID"، وان كنا قد انتقدنا في الفصل النظري قلة استعماله في الكتابات العربية، إلا أننا فضلنا هنا ترجمة كلماته كاملة (**ترجمة بالإضافة– Expansion**)، إذ يعتبر منطوق الحكم أهم جزء في الحكم ولا يحتمل أي غموض أو التباس في المعنى.

3. **يجب** على المدعي **دفع** ما قيمته 2842811.01$ كرسوم قانونية و58382.16$ كنفقات أخرى وقعت على عاتق المدعى عليه جراء هذا التحكيم.	c. The Claimant **shall pay** US $ 2,842,811.01 plus US $ 58,382.16 to the Respondent as a contribution to the legal fees and other expenses which the Respondent incurred in connection with arbitration;

d. All other requests for relief **are dismissed.**	4. **يرفض** مجلس التحكيم أي طلبات أخرى بشأن الانتصاف.

لا يقتصر الخطاب الأدائي والأسلوب الإلزامي على منطوق الحكم فقط، بل نجده في مواضع عديدة من نص الحكم، لاسيما عندما يتعلق الأمر بإصدار بعض الأوامر الإجرائية Procedural Orders أو القرارات المؤقتة.

62. On 11 February 2015, the Tribunal **denied** the Claimant's request of 30 January 2015 that certain of the Respondent's Preliminary Objections be joined to the merits.	62. **رفض** مجلس التحكيم بتاريخ 11 فبراير 2015 طلب المدعي المؤرخ 30 يناير 2015 والمتعلق بضم بعض الدفوع الابتدائية المودعة من طرف المدعى عليه إلى الحيثيات.

74. On 25 March 2015, the Tribunal **granted** the Respondent leave to submit the additional documents mentioned in its letter of 17 March 2015, and **granted** the Claimant an extension until 24 April 2015 to file its Rejoinder on Preliminary Objections.	74. **منح** مجلس التحكيم بتاريخ 25 مارس 2015 للمدعى عليه الإذن بتقديم المستندات الإضافية المشار إليها في رسالته المؤرخة 17 مارس2015 كما **منح** مجلس التحكيم أيضا للمدعي تمديدا إلى 24 ابريل 2015 للرد على الدفوع الابتدائية.

لعل أبرز ما لفت انتباهنا بعد الفراغ من ذكر أنماط الخطاب الأربعة التي ميزت الحكم هو تعدد تقنيات الترجمة المستعملة، التي لم تكن أبدا خيارا شخصيا للمترجم، ولكن محددة بمدى تقييم المترجم للوضعية التواصلية من خلال عاملين اثنين هما أولا وظيفة كل جزء من الحكم على حدا، مع طبيعة الخطاب الذي تم توظيفه فيه وما ميزه من الجانب الدلالي والتركيبي، وثانيا مراعاة اختلاف درجة الترقب لدى مستقبلي النص الهدف سواء كانوا أطراف المنازعة، أم قاضي المحاكم الوطنية المكلف بتنفيذ الحكم أم غيرهم، فكانت إستراتيجية الترجمة تارة موجهة نحو النص الهدف باستخدام الأساليب الغير مباشرة كالترجمة بالإضافة والتكافؤ الوظيفي، وتارة نحو النص المصدر بالتزام الحرفية والتكافؤ الشكلي. فحسب كريستيان نورد هناك العديد من المواقف التي يحتاج فيها مستقبل النص أو مستخدمه أو الزبون إلى نسبة معتبرة من الترجمة الحرفية[1].

إستراتيجية موجهة نحو النص المصدر			إستراتيجية موجهة نحو النص الهدف
نسخ/محاكاة	تكافؤ الشكلي	ترجمة تفسيرية	تكافؤ وظيفي

إن مصدر تنوع أساليب الترجمة وعدم استقرار الرأي على إستراتيجية معينة هو دون شك كما سبق وأن ذكرنا في الفصل النظري الطبيعة القانونية المختلطة لإجراء التحكيم بين الطبيعة العقدية

[1] GARZONE G., op.cit. P.9: « There may be cases where relative literalism is precisely what the receiver (or the client or the user) needs."

والطبيعة القضائية. يتمتع الأطراف في بداية العملية التحكيمية بكامل حريتهم في التعبير عن رأيهم و التفاوض Negotiation من أجل الدفاع عن مواقفهم، ثم يتنازلون تدريجيا وبمحض إرادتهم عن سلطتهم لصالح مجلس التحكيم الذي يكون له في بداية المطاف دور وسيط Mediator هدفه تقريب وجهات النظر وبلوغ تسوية سلمية للخصومة، وأمام تعذر الوساطة يشرع مجلس التحكيم في حوار مع الأطراف هدفه توضيح الأدلة والحجج وحملهم على تقبل الحكم النهائي. ترى مارتينا روز أن الإقناع في خطاب التحكيم يتحقق من خلال الالتزام بالوضوح والمنطق في عرض الحجج، إذ أن قرارات التحكيم أصلا نصوصا ذات **طابع حواري** تستهدف فئات مختلفة من القراء محاولة إقناعهم بالحقيقة[1].

ويبدوا ذلك جليا في العديد من الجمل والصيغ التي لا نلمس من خلالها ذلك الخطاب الأدائي وتلك التراكيب الإلزامية والجمل الآمرة التي تميز الصكوك القانونية كالأحكام القضائية مثلا.

ولتوضيح الفكرة قمنا بانتقاء بعض الجمل وترجمتها:

55. On 23 December 2014, **with the Parties' consent...**	55. بتاريخ 23 ديسمبر 2014 **وبموافقة الأطراف**...

[1] BHATIA Vijay, CANDLIN C. N., HAFNER Christopher A., Arbitration awards as accounts, P.13, https://www.researchgate.net/publication/290603860. "Martin & Rose focus on clarity and logic of arguments as key values in the discourse of arbitration to realize persuasiveness…she claims that arbitration awards are essentially dialogic in nature: in that they address readers of various kinds seeking to persuade them of the truth."

63. By letter of 18 February 2015, **the Tribunal consulted the Parties** as to the possible mandate of Dr Daly if his services were to be required.	63. في رسالة مؤرخة 18 فبراير 2015 قام مجلس التحكيم **باستشارة الأطراف** بخصوص إمكانية تعيين الدكتور دالي كمستشار إذا تطلب الأمر اللجوء إلى خدماته.

107. On 4 June 2015**, the Tribunal invited the Parties comments on** draft letter it intended to address to the Kingdom of Belgium…	107. بتاريخ 4 جوان 2015 **دعا** مجلس التحكيم الأطراف **للتعليق** على مسودة رسالة ....

122. On12 February 2016, the Tribunal invited the Parties to provide their views on (1) the award issued on 29 January 2016…	122. بتاريخ 12 فبراير 2016 **دعا** مجلس التحكيم الأطراف **إلى موافاته بآرائهم** بخصوص القرار الصادر بتاريخ 29 جانفي 2016...

إن مثل هذه العبارات التي أشرنا إليها بالسواد تعبر بصورة واضحة عن طبيعة خطاب التحكيم، أين يتقمص المترجم شأنه شان الحكم دور الوسيط الذي يسخر مهارات وأساليب خاصة

لتقريب وجهات النظر، وتذليل الفوارق الاقتصادية والأيديولوجية والثقافية وتيسير سبل الحوار بين الأطراف واحتفاظهم بنوع من الاستقلالية. فالتحكيم ممارسة يتأرجح خطابها بين الوساطة والتقاضي وتتفاعل من خلالها اللغة مع القانون في مواطن وفترات جد حساسة[1].

سلطة الأطراف المتنازعة:

أقل.....أكثر

قضاء ← **تحكيم**← وساطة ← تفاوض

درجة تدخل طرف ثالث:(حكم/مترجم)

أقل.....أكثر

تفاوض ← وساطة ←**تحكيم** ← قضاء

نمط خطاب التحكيم:

تفاوض	وساطة	تحكيم	قضاء
اتفاقية التحكيم الوقائع	الاتفاق حول الأمور الإجرائية الحيثيات	الادعاء والدفوع المناقشة الاستنتاجات	القرارات منطوق الحكم
وصفي/سردي	سردي/حجاجي	حجاجي/أدائي	أدائي
ترجمة حرفية نسخ/محاكاة	تكافؤ شكلي ترجمة تفسيرية	تكافؤ شكلي ترجمة تأويلية	ترجمة حرفية تكافؤ وظيفي

[1] GOTTI Maurizio, the Generic Integrity of Legal Discourse in International Commercial Arbitration in Multilingual and Multicultural Context : "Arbitration practice, […], is viewed as a professional process which lies at different points on a professional and discursive continuum from mediation-arbitration-litigation, and which offers a range of critical moments and sites where law and language interact."

"فلا ننسى أن قرارات التحكيم نصوص هجينة تجمع بين النمط التقريري والمعياري من جهة وملامح النص الوصفي والسردي(القصصي) من جهة أخرى."[1]

إن سبب تعدد أنماط النصوص في خطاب التحكيم لا يقتصر على الطبيعة القانونية المختلطة للتحكيم، ولكنه كذلك حصيلة تعدد النصوص البينية التي تخترقه.

4. التناص:Intertextuality

"النصوص دائما ما تحتفظ بآثار وبقايا نصوص أخرى"[2]

لا شك أن من بين التحديات العويصة التي تواجه المترجم ظاهرة **تعدد الأصوات Polyphony**، وهو مصطلح أخد من عالم الموسيقى إلى حقل الأدب والنقد، تناوله بالدراسة عدة باحثين نذكر من بينهم جوليا كريستفا Julia Kristeva ، وتودوروف Todorovومن قبلهم ميخائيل باختين Mikhail Bakhtine، الذي ربط التناص بتداخل النصوص داخل ملفوظ حواري معين مستخدما مصطلحي "الحوارية" و"البوليفونية". "وينبني التناص الحواري على التضمين، والاقتباس، والمعارضة، والاستشهاد، وتوظيف النص الغائب، واستحضار كلام

[1] PRIETE C., op.cit.P.47: « Let us add that arbitration awards are hybrid texts that combine not only prescriptive features but also descriptive and narrative ones sharing normative purposes and dispute narration and description."

[2] KRISTEVA J. quoted by CANDLIN Christopher & MALEY Yon, Intertextuality and Interdiscursivity in the Discourse of Alternative Dispute Resolution, 1997: "[…] texts contain within themselves evidences of the histories of other texts."

الغير نقلا وامتصاصا وتفاعلا وحوارا.[1]" فان كانت مسؤولية تحرير الحكم تقع كاملة على عاتق رئيس مجلس التحكيم، كما سبق وأن ذكرنا في الفصل النظري، فالحكم دائما ما يحمل في طياته أقوال تتعدد مصادرها، على غرار الطرف المدعي والمدعى عليه كلاهما، والشهود، والمحامين، وشهود الخبرة. تنقل هذه الأقوال إلى القارئ بواسطة تعبير محرر نص الحكم (رئيس مجلس التحكيم)، أو بصفة مباشرة من خلال وثائق ومستندات منفصلة، أو بالأحرى نصوص دخيلة على نص الحكم، وهي في حد ذاتها نصوص أنتجت في سياقات وظروف مختلفة، وتعبر عن مفاهيم وقيم اجتماعية ترتبط هي الأخرى بمؤسسات معينة[2].

ولا بأس من ذكر قائمة لبعض النصوص الدخيلة التي تخللت نص الحكم الذي بين أيدينا لتوضيح الفكرة:

- اتفاقية الاستثمار المتبادلBilateral Investment Treaty (BIT)الموقعة بين الجزائر والاتحاد البلجيكي-اللوكسمبورغي.

- إخطار بالتحكيم المودع لدي المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

- مذكرات الرد والدفوع المقدمة من كلا الطرفين، والمحررة باللغة الفرنسية بالنسبة للمدعى عليه.

[1] حمداوي جميل، الرواية البوليفونية أو الرواية المتعددة الأصوات،
www.alukah.net/publication-competitions/0:39038

[2] CANDLIN Christopher & MALEY Yon, op. cit.: «Such evolving discourses are thus intertextual in that they manifest a plurality of text sources. However, in so far as any characteristic text evokes a particular discoursal value, in that it is associated with some institutional and social meaning, such evolving discourses are at the same time interdiscursive.[2]»

- محضر الأشغال التحضيرية المقدمة من حكومة بلجيكا.

- مقاطع من الحكم الصادر بخصوص قضية "تيناريس وطالطا"Tenaris &Talta.

فالحكم إذن مجموعة أصوات يتمتع أصحابها فيها بنوع من الاستقلالية في التعبير عن مواقفهم ووجهات نظرهم الفكرية والأيديولوجية، التي قد تتفق أو تتعارض مع وجهة نظر محرر الحكم (رئيس مجلس التحكيم)، مما يخلق نوعا من النصوص الهجينة."والتهجين هو مزج لغتين اجتماعيتين داخل ملفوظ واحد، وهو أيضا التقاء وعيين لسانيين مفصولين بحقبة زمنية، وبفارق اجتماعي، أوبهما معا، داخل ذلك الملفوظ.[1]" فعلى المترجم أن يعي أن الاختلاف هنا يتجاوز الجانب الأيديولوجي ليشمل كذلك السجل اللغوي المستعمل من طرف هذه الأصوات على اختلاف انتماءاتها، ليضع المترجم أمام ما يسمى بظاهرة التنضيد اللغوي المهني،[2] كأن نقول لغة المحامي أو لغة السياسي أو لغة التاجر. ويرى ماي May أن انعدام سلطة المؤلف لدى المترجم، غالبا ما تدفعه لتثبيت الحدود الموجودة بين الأصوات المتعددة داخل النص الأصلي بدلا من تمييعها مثل ما يفعل الكاتب للحفاظ على سلاسة الأسلوب القصصي[3].

5. تعدد التخصصات في التحكيم:

[1] حمداوي جميل، مرجع سابق.

[2] حمداوي جميل ، مرجع سابق "بمعنى أن اللغة الأدبية ليست لغة وحيدة، بل هي لغة منضدة طبقات حسب الأجناس الأدبية المستعملة فيها، كالحديث عن اللغة الشعرية واللغة المقالية، إلى غير ذلك من الأجناس الأدبية الأخرى."

[3] May quoted by MOGHIMI Azadeh Dehkordi & RAHIMINEZHAD Vida, Bakhtin's Polyphony and Translation: A Case Study of a Persian Translation of Alice Munro's Runaway, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol.5 No.2, 2016: « […] The translator redefines the work from above, asserting boundaries between voices and replacing a fluid narrating voice with one more authoritative. It would seem that the translator having less "authorship" over the text, asserts more authority rather than playing with the boundaries of that authority."

نصادف في مجال التحكيم التجاري الدولي تخصصات كثيرة بعدد النشاطات الاقتصادية والتجارية التي يمارسها البشر فيما بينهم ويتخاصمون لأجلها، كمشاريع النفط والاتصالات والتجهيز والمواصلات. يعتبر التهجين بالنسبة لراموس بريتو Ramos Prieto أهم منابع المعرفة والإبداع في شتى العلوم، "ويعني التهجين في نظره ذلك التداخل بين مختلف التخصصات، أو بعبارة أخرى إعادة صياغة معرفة ما ضمن تخصصات جديدة"[1]. ويتضمن نص الحكم موضوع بحثنا قرابة الستين صفحة من نصوص لغتها ذات طابع اقتصادي بعيدة كل البعد عن الترجمة القانونية، تشتمل في معظمها على مصطلحات ومفاهيم ورسوم بيانية متخصصة تعبر عن تعاملات تجارية وصفقات مالية ونشاطات استثمارية. فاللغة المتخصصة كما يعرفها قيمار Gémar لغة وخطاب لا تشتمل على مجال معرفي خاص فقط بل وأسلوب خاص للتعبير عنه[2]. مما يبين أن لغة الحكم لغة غير منتظمة شأنها في ذلك شأن لغة القانون عامة، تخترقها نصوص من مجالات وتخصصات عديدة يحتاج المترجم فيها إلى جهد إضافي، أو الاستعانة بأهل الاختصاص بحسب ما تسمح به الظروف المحيطة بمشروع الترجمة ككل. وتتفاوت صعوبة النصوص الاقتصادية من نص إلى أخر بقدر ما تحتوي عليه من مصطلحات تقنية وتسميات ومفاهيم بعيدة عن لغة القانون، يرمز إليها غالبا في اللغة الإنجليزية بواسطة

[1] PRIETO Ramos Fernando, International and Supranational Law in Translation: from multilingual law making to adjudication, The Translator, P. 261: « Hybridization implies an overlapping of segments of disciplines, are combination of knowledge in new specialized fields that constitutes a major source of knowledge production and innovations in all sciences."

[2] Cf. GEMAR, J. Claude, op cit., P. 16.

اختصارات مثل (LBO, WCSPI,WAHF). كما يترتب أيضا على المترجم الحفاظ على السجل اللغوي والأساليب والتراكيب المتداولة في مثل هذه النصوص.

149. For the claimant and its expert, acquiring a company through debt secured by the acquired company's assets is a method commonly used and referred to as a leveraged buyout"LBO". In this case, one third of the purchase price came from debt secured by the target asset itself, while the remainder came from debt secured by assets of the acquirer. Furthermore, in the claimant's submission, there was nothing unusual about the use of loans collateralized by another asset- in this case, the shares of OTH- to acquire a new asset.	149. استنادا الى المدعي والخبير المرافق له، يعتبر اقتناء شركة بواسطة قرض مضمون بأصول الشركة نفسها تعامل شائع يرمز إليه ب "LBO". في هذه القضية تم تأمين ثلث ثمن الشراء من خلال قرض أول مضمون بواسطة أصول الشركة المستهدف شراؤها، وقرض ثاني مضمون بممتلكات المستحوذ الجديد. إضافة إلى ذلك يعد استخدام القروض المضمونة بحصص شركة "OTH" لشراء شركة جديدة أمرا طبيعيا.

ترجمة بالإضافة احتياطا لوضوح المعنى:

النص الأصلي	النص الهدف	الإضافة
Its expert	الخبير المرافق له	المرافق له
The acquirer	المستحوذ الجديد	الجديد
The target asset	الشركة المستهدف شراؤها	شراؤها

تحوير من السلبي إلى الإيجابي:

There was nothing unusual about the use of loans collateralized by another asset- in this case, the shares of OTH- to acquire a new asset.	يعد استخدام القروض المضمونة بحصص شركة أوراسكوم القابضة للاتصالات لشراء شركة جديدة أمرا طبيعيا

إضافة إلى ذلك، تتوفر هذه النصوص المتعددة التخصصات، لاسيما تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، على نسبة هائلة من المصطلحات التي تم توليدها حديثا في اللغة الانجليزية، تجعل المترجم بمثابة "مرشح" لغوي linguistic filter يتحتم عليه التعامل مع مصطلحات لم تستقر معانيها بعد في لغتها الأم ومعرضة للرفض وعدم القبول في اللغة الهدف، غير أن رجال القانون يفضلون عموما أساليب الترجمة الحرفية كالنسخ والمحاكاة وعدم الابتعاد عن الألفاظ التي تفاوضوا وصادقوا عليها في نسختها الأصلية[1].

6. التعدد اللغوي: Multilingualism

أظهرت إحصاءات صدرت عن غرفة التجارة الدولية باريس ICC أن 82 %من الأحكام المصادق عليها سنة 2015 تمت صياغتها باللغة الانجليزية،[2]وأصبح هذا الوضع واقعا مألوفا في جميع المؤسسات الدولية، ومسببا في نفس الوقت قلقا اتجاه هيمنة اللغة والثقافة الانجليزية على لغات وثقافات دول العالم الأخرى. قد يبدوا ذلك صحيحا نوعا ما، لكننا لاحظنا من خلال

[1] PRIETO RAMOS, Fernando, op.cit., P.320, 20:3,313-DOI: 10.1080/13556509.2014.904080

[2] ICC Disputes Resolution Statistics, 2016(1) Disp. Resol. BLK.9,18 (2016).

دراستنا لنص المدونة أنه خطاب هجين حرر في إطار عبر وطني متعدد الثقافات، لغويا لا توجد فيه أرض محايدة[1] تبقى الحاجة فيه إلى الترجمة ملحة، وفي ما يلي نذكر أبرز ملامح هذا التعدد اللغوي:

- صدور الحكم باللغة الإنجليزية والفرنسية معا، على أن تعتمد النسخة الإنجليزية كأصل في حال حدوث أي التباس.

- الاستناد إلى قانون المركز الدولي ICSID المرجعي في نسخته الإنجليزية الأصلية.

- عدم اكتفاء المحكمة بالترجمة الإنجليزية لاتفاقية الاستثمار المتبادلBIT، واضطرارها الرجوع إلى النسختين الأصليتين الهولندية والعربية للوثيقة على عدة فترات للتأكد من دلالات بعض المصطلحات.

- اختيار مدينة لاهاي بهولندا مقرا لسير إجراءات التحكيم ومدينة باريس بفرنسا مكانا لانعقاد بعض جلسات الاستماع الابتدائية بموافقة الطرفين.

- انعقاد بعض جلسات الاستماع الابتدائية باستخدام تقنية المؤتمر الهاتفي Telephone Conference.

- اعتماد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات Vienna Convention on the Law of Treaties (VCLT) لرفع اللبس الذي نشأ حول معنى واستخدام بعض الألفاظ.

[1] TROSBORG, A., quoted by GARZONE G., op. cit., P. 6: « Hybrid texts: Texts produced in a supranational multicultural discourse community where there is no linguistically neutral ground."[1]

– تعدد جنسيات أعضاء هيئة التحكيم، وأطراف هذه المنازعة ومكاتب المحاماة الدولية الممثلة لهم (رئيس مجلس التحكيم: سويسرا، حكما عن المدعي: هولندا، حكما عن المدعى عليه: فرنسا، أمينة هيئة التحكيم: فرنسا، مساعد هيئة التحكيم: إيطاليا، ممثلة وزارة المالية: الجزائر، مكتبي المحاماة: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا).

تؤكد لنا هذه المعطيات أن الترجمة لازالت وستظل أهم مصادر إنتاج وصياغة النصوص القانونية المتعددة اللغات، فالتواصل بين مختلف الجهات المعنية بالتحكيم غالبا ما يكون في شكل وثائق ومستندات متعددة اللغات، تصبح بدورها بعد ترجمتها نصوصا أصلية يفترض أن تحمل ألفاظها نفس المعاني، وفقا للمادة 3.33 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.[1] والغريب في الأمر، كثيرا ما تلجأ المحاكم مرة أخرى إلى خبرة المترجمين من أجل تفسير وتأويل هذه النصوص المترجمة ورفع اللبس والغموض الذي يحيط ببعض المصطلحات والمفاهيم التي تتضمنها، مثلما يبين ذلك البند 285 من نص الحكم موضوع بحثنا.

285. By contrast to the French and Dutch terms, the evidence with regard to the term " مقره الاجتماعي " in the authentic Arabic version of Article 1(1)(b) of the BIT, which appears to be a literal translation of siege social, is more limited and thus not helpful to the Tribunal.	285. خلافا للنسخة الفرنسية والهولندية، يبدوا لفظ "مقره الاجتماعي" الوارد في المادة الأولى من نص اتفاقية الاستثمار المتبادل في نسختها الأصلية العربية ترجمة حرفية لعبارة " siège social" لا تساعد المحكمة بما يكفي من الأدلة.

[1] PRIETO RAMOS, Fernando, op.cit. P. 313

وسبب هذا الالتباس في المعاني بالنسبة لتروزبورغ هو ملامح الخطاب الهجين الذي يميز الوثائق الدولية، فهي في صيغتها النهائية نتاج عملية تفاوض بين الثقافات والقيم والمعايير[1]. كما أن الغموض الذي يحيط بالنصوص القانونية، خاصة التشريعية منها، والاتفاقيات، والمعاهدات متعمد لتحقيق أكبر قدر من الإجماع والتوافق بين المصالح على عكس الأحكام القضائية والقرارات التحكيمية التي يتميز أسلوبها بالدقة والانسجام. وتضاربت الآراء حول الحلول الممكنة، فدعا بعضهم على غرار كوسكينن Koskinen إلى ضرورة ربط عملية الترجمة بالهيئات والمؤسسات الدولية، كأن توضع نماذج معينة لمحكمة العدل الدولية وأخرى لمنظمة التجارة العالمية، يتقيد من خلالها المحررون بأنماط بلاغية وأسلوبية تتوافق وطبيعة عمل كل هيئة. بينما دعا آخرون على غرار سارسفيتش إلى التركيز على الوثيقة القانونية في حد ذاتها وإيجاد المكافئ الأمثل لها. أما كريستيان نورد فاقترحت مفهوم الترجمة بوصفها نشاط هادف[2] Instrumental Translation حيث يتم احترام كما سبق وأن رأينا من خلال دراستنا التطابق الشكلي للنص في اللغتين، والتنسيق المصطلحي، واحترام مواضعات الكتابة الرسمية المعمول بها في الثقافة الهدف.لكن هذه الآراء أثارت نوعا ما بعض التحفظ عند منظرين آخرين، الذين رأوا في دعوات تنسيق المصطلحات Terminological and Concepts Harmonization وتوحيد

[1] TROSBORG, A., quoted by GOTTI Maurizio, Specialized Discourse in Multilingual and Multicultural Contexts, p10, URL:http://asp.revues.org/ 839;DOI:10 4000/asp: 839: « Thus these international documents have been shown to possess clear traits of hybrid discourse, as their final form shows that they are arrived at as an outcome of negotiations between cultures and the norms and conventions involved."

[2] PRIETO RAMOS, Fernando, op.cit, idem, P. 314.

القوانين Unidroit نوع من الاستلاب الثقافي Deculturation، ومناورة مبيتة من كبرى الشركات العالمية ودعاة العولمة لإخراج شركات الدول النامية من اختصاص المحاكم الوطنية إلى سلطة القانون الدولي بمختلف مؤسساته وهيئاته.

خاتـــمة

لعل أبرز ما نذكر به بعد الفراغ من هذه الدراسة هو ما تضمنه نص القرار من عرض مفصل للعملية التحكيمية منذ نشوب المنازعة، تطلب من المترجم تقمص دور المحكم وتتبع مختلف أطوار المحاكمة، ولقد احتاج في ذلك من الجانب القانوني إلى استيعاب طبيعة إجراءات التحكيم وما يميزها عن القضاء، والتمييز بين مختلف القوانين اللازمة في العملية التحكيمية، على غرار القانون الواجب تطبيقه لتسوية المنازعة، ولوائح الهيئة التحكيمية، والقانون الذي يحكم اتفاقية الشراكة، والقوانين المرجعية الأخرى التي يحيل إليها نص القرار، ولا يتسنى ذلك للمترجم إلا من خلال إدماج النظريات القانونية وأساليب الدراسة المقارنة للقانون في عملية الترجمة. ولقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نجملها في ما يلي:

– إن التعرف على نمط النص وجنس الخطاب المستعمل فيه لا يتحقق إلا من خلال مقاربة تداولية توفق بين تحديد الوظائف القانونية للنص ودراسة الخصائص اللسانية له.

– نظرا لتباين أجناس الخطاب في نص القرار، تطلبت ترجمته كما لاحظنا، استخدام تقنيات متعددة، تباينت بين الترجمة المباشرة بمختلف أساليبها (نسخ، ومحاكاة وترجمة حرفية) والترجمة غير المباشرة (الإبدال، والتحوير، والتكافؤ والترجمة التأويلية).

– إن اعتماد المقاربة الوظيفية في ترجمة التحكيم يمكننا من إلقاء نظرة استباقية لتأويل النص المترجم واستعمالاته في الثقافة الهدف (وظيفة معيارية / وظيفة إخبارية).

– غزو مصطلحات ومفاهيم القضاء مجال التحكيم جراء الاعتماد المتزايد على مكاتب المحاماة الدولية من قبل الشركات المتنازعة.

– على المترجم أن لا يتغافل عن الطابع الحواري لقرار التحكيم وتعدد الأصوات فيه، وهو ما يتطلب منه مهارات إضافية في تحليل الخطاب والتأويل تأسيا بالمحكمين.

– إن الطبيعة القانونية المختلطة للتحكيم التجاري الدولي، وتعدد التخصصات واللغات الذي يميزه، وكثرة النصوص البينية التي تخترقه، كلها عوامل من شأنها أن تنتج خطابا هجينا بامتياز يجعل ترجمة التحكيم تخصصا جديدا، لا زالت الحاجة فيه ماسة إلى المزيد من الدراسات محليا ودوليا لينضج كممارسة قائمة بذاتها، تحكمها معايير نظرية ونماذج منهجية مضبوطة ومقبولة من الجميع.

لا يفوتنا أن ننوه في الختام، أنه عاى الرغم من الدور المتنامي للغة الانجليزية داخل المؤسسات الدولية، يبقى التحكيم التجاري الدولي مجال متعدد اللغات، لازالت للترجمة فيه ورشات عديدة، يمكنها أن تساهم في تحقيق ما تصبوا إليه هيئة الأمم المتحدة من توحيد القوانين وتنسيق الإجراءات، ولا يتسنى ذلك إلا في جو من العدالة والديمقراطية، يسمح بتوفيق معايير التأويل Conciliatory Interpretation Criteria، واستحداث صياغة قانونية جديدة تتبنى معان ومفاهيم لا تستثني أحدا، وأخيرا عبر تثمين دور المترجمين في صياغة القوانين الدولية من خلال إشراكهم في عملية تحرير الوثائق في نسخها الأصلية.

مكتبة البحث

القرآن الكريم

تفسير الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، طبعة 1422هـ – 2001م.

لسان العرب لابن منظور، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ – 1993م

الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 21, الصادر يوم الأربعاء 17 ربيع الثاني 1429هـ الموافق 13 أبريل 2008م

1. المراجع العربية:

1. القاضي خالد محمد، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، دار الشروق، مصر، 2002

2. بيومي سيد أحمد، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبية دلالية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007

3. مكي الطاهر أحمد ، دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربي، مصر، 1999، الطبعة الثامنة.

2. المراجع الأجنبية:

1- BHATIA Vijay K. and LUNG Jane, Analysing International Commercial Arbitration as Genre, in Arbitration Awards: Generic Features

and Textual Realisations edited by Vijay k. Bhatia, Giuliana Garzone and Chiara Degano, Cambridge Scholars Publishing, UK, 2012.

2- CANDLIN Christopher & MALEY Yon, Intertextuality and Interdiscursivity in the Discourse of Alternative Dispute Resolution, 1997. http://books.google.dz/books?isbn=3110214229

3- DESLILE Jean, L'analyse du discours comme méthode de traduction : théorie et pratique, presses de l'université d'Ottawa (PUO), version numérisée, 1984.

4- MUNDAY Jeremy, Main issues of Translation Studies, cw.rootledge.com/
textbooks/translationstudies/data/samples 9780415584890.pdf

5- NEWMARK Peter, A Textbook of Translation, Prentice Hall International, Hertfordshire, 1988

6- PARODI Giovanni, « Rhetorical Organization of Textbooks » Academic and Professional Discourse Genres in Spanish,ed. By G. Parodi, John Benjamins, 2010.

7- Pym Anthony, Translation and Text Transfer, Frankfurt am Main, Berlin, New York, Paris, Vienna: Peter Lang, 1989.

3. الرسائل الجامعية:

ا. باللغة العربية:

1. ابتسام بن بوضياف، ترجمة القانون الدولي بين الحرفية والتقنيات الترجمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الترجمة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2016

2. التحكيم الدولي في قطر،thesis.univ-biskra.dz/934/3

3. بلقرنين عبد القادر،إشكالية الاتساق في الترجمة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2007.

4. بن شريف محمد هشام، التكافؤ في الترجمة القانونية: الترجمة العربية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة وهران، 2010

5. شويطي أمينة، مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية، القانون الإداري(البلدي) أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2017.

ب. باللغة الفرنسية:

1- FERNET Marie, la langue et le droit dans les relations internationales, thèse présentée en vue de l'obtention de grade de docteur en droit privé, Dijon, 2009.

2- Karakira S., Lexis versus Text: The case for translating English legal text into Arabic, Thesis presented for a Master of Art degree, University of Western Sidney, 1987.

3- MATHEWS Gladys Gonzales, L'équivalence en traduction juridique, Analyse des traductions au sein de l'accord de libre- échange nord-américain (ALENA), Thèse présentée pour l'obtention du grade de (Ph D), Université de Laval, Québec, 2003.

المجلات والدوريات

ا.باللغة العربية.

1. ألاركو رشيد، اللغة واللسان والكلام عند فرديناند دي سوسير،

www.Alukah.net/literature-language/0/123194

2. السليمان عبد الرحمان، إشكاليات التكافؤ الوظيفي عند ترجمة وثائق الأحوال الشخصية:

قانون الاسرة المغربي أنموذجا،

www.atinternational.org/forums/showthread

3. بلحوث شريفة، مفهوم الاتساق: مايكل هاليداي ورقية حسن، مجلة الخطاب، العدد 9،

جوان 2011.

revue.ummto.dz/hndex.php/khitab/article/view/917/753

4. حليمي صونيا أسمهان، خصائص المصطلحات القانونية العربية والانجليزية في الوثائق الدولية،

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، 2013

5. حمداوي جميل، الرواية البوليفونية أو الرواية المتعددة الاصوات،

www.alukah.net/publication-competitions/0:39038

6. صالح سمر، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، https://hrdiscussion.com.

7. قواعد الأونسيترال للتحكيم، الصيغة المنقحة، عام 2010.

8. نكاع سعاد، آليات التماسك النصي في المنجز البلاغي العربي: الباقلاني (403 هـ) أنموذجا،

https:// www.asjp.cerist.dz/en/article/5334

9. يوسف محمد حسني، كيف تترجم الاختصار .أ

http://saaid.net/Doat/hasn/68.htm :

ب. باللغة الأجنبية:

1- GARZONE Giuliana, Legal Translation and Functionalist Approach: a Contradiction in Terms, www. Academia.edu

2- GEMAR J. Claude, Traduire le texte pragmatique : Texte juridique, culture et tradition, Les cahiers de l'ILCEA, n 03/ 2001-2002.

3- GOTTI Maurizio, Specialised Discourse in Multilingual and Multicultural Contexts, URL:http://asp.revues.org/839;DOI:10 4000/asp: 839

4- MALCOLM Harvey, Traduire l'intraduisible, Stratégies d'équivalence dans la traduction juridique, http://Ilcea.revues.org/790.

5- MALCOLM Harvey, What's so special about legal translation, URI: id.erudit.org/008007ar

6- MOGHIMI Azadeh and RAHIMINEZHAD Vida, Bakhtin's Polyphony and Translation: A Case Study of a Persian Translation of Alice Munro's Runaway, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol.5 No.2, 2016.

7- NORD Christiane, Translating for Communicative Purposes across Culture Boundaries,

https://www.ufs.ac.za/.../nord-2006.

8- Poon Wai-Yee E.(2006). The Translation of Judgements.
Meta 51(3).551.559.doi: 10.7202/013559ar.

9- PRIETO Ramos Fernando, Legal Translation Studies as Inter-discipline: Scope and Evolution, 2014,
Meta 59(2).260.277. doi : 107202.1027475 ar.

10- STANOJEVIC Gocic Maja, Cohesive Devices in Legal Discourse, Facta Universitatis, Series: Linguistics and Literature, Vol.10, N. 2, 2012

المواقع الالكترونية:

1. منتدى الصيغ القانونية www.f-law.net/law/threads/23302 .

2. Dictionarylaw.com/default.aspx? selecte

3. European Online Journal of Natural and Social Sciences,Vol.5, N. 2, P. 464-474, 2016.
www.academia.edu/25858137

4. http://www.sadr.org/AboutADR.in.sa-History?lang=ar. 15/11/2017.10.50 AM

5. IBAArb40ToolkitforAwardWriting2016.pdf

ملـحق

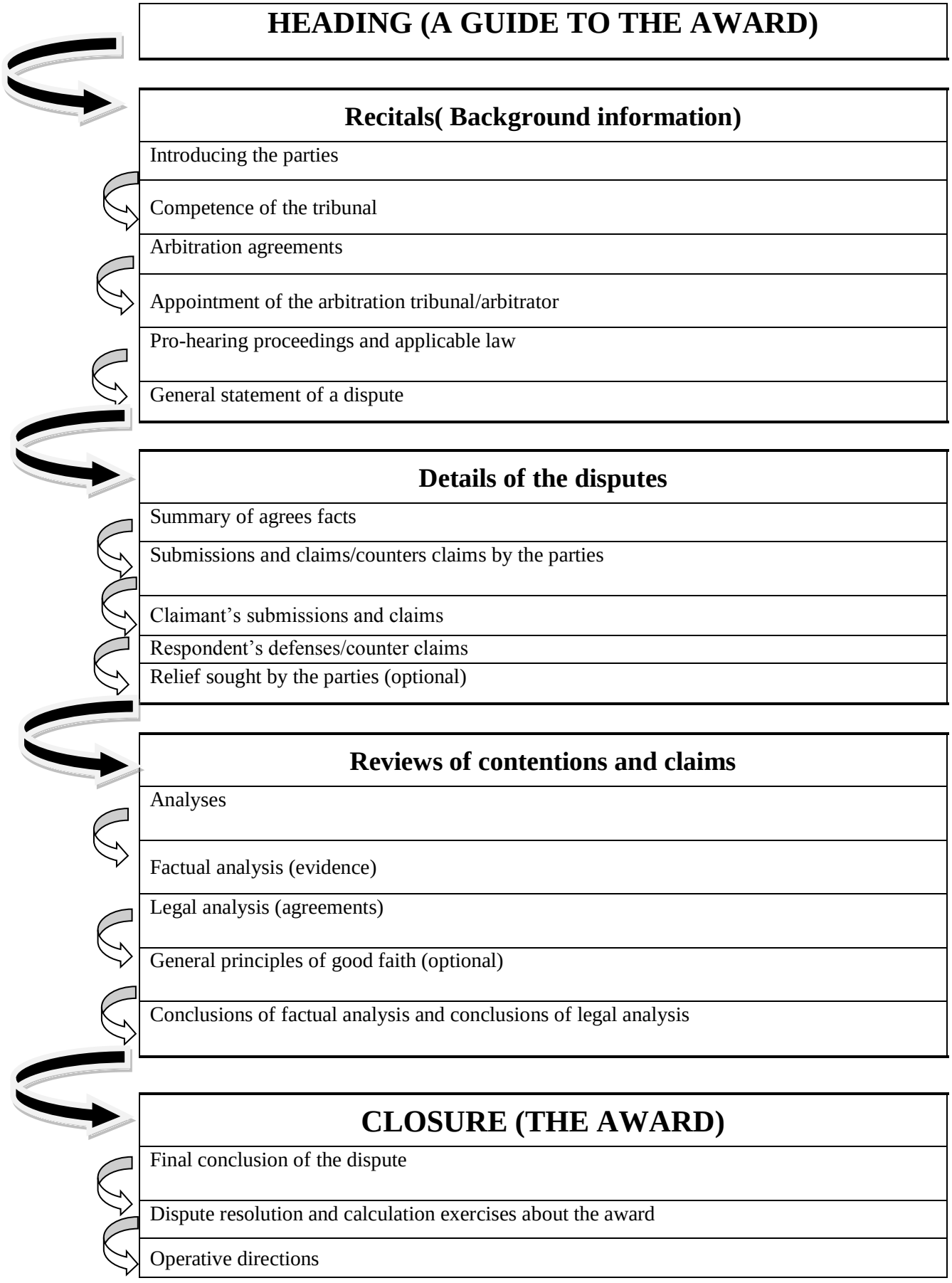

Fig 1: Discursive Hierarchical Patterning in Arbitration Awards

موسوم الحكم

الحيثيات
تقديم أطراف المنازعة
اختصاص المحكمة
عقد اتفاق التحكيم
تأسيس المحكمة /المحكمين
جلسات الاستماع التمهيدية /الاتفاق حول القانون الواجب تطبيقه
بيان عام

تفاصيل المنازعة
محضر الوقائع المتفق عليها
الالتماسات والادعاءات / الادعاءات المضادة المقدمة من كلا الطرفين
التماسات وادعاء الطرف المدعى
دفوع وادعاء المدعى عليه المضادة
مبادرة الانتصاف من طرفي المنازعة (اختيارية)

استعراض مواضع الخلافات والادعاءات
تحليل الوقائع (الأدلة)
تحليل قانوني
اعتماد مبدأ النية الحسنة (اختياري)
خلاصة تحليل الوقائع والتحليل القانوني

منطوق الحكم
خلاصة نهائية للمنازعة
تسوية المنازعة وحساب المصاريف
توجيهات عملية.

الشكل رقم 1: خطاب ذو نمط هرمي في قرار التحكيم (ترجمة).

نموذج حكم التحكيم[101]

بالجلسة المنعقدة بمركز....للتحكيم التجاري الدولي بمدينة ....في يوم....الموافق ....

برئاسة السيد الأستاذ /

.....رئيسا

وبحضور السيد الأستاذ /

.....محكم

عن المحتكم

والسيد الأستاذ/

.....محكم

عن المحتكم ضده

وسيكرتارية السيد/

.....أمين السر

في القضية التحكيمية المرفوعة من

1-السيد/.....صفته.....جنسيته.....وعنوانه(محتكم)

2-ضد السيد/.....صفته.....جنسيته.....وعنوانه (محتكم ضده)

و بناء على عقد التحكيم المحرر بين الطرفين و المؤرخ.....و المرفق طي هذا الحكم و الذي بموجبه وكل إلى الهيئة المذكورة بعاليه الفصل في مواد النزاع الموضحة بالعقد المذكور.....و بعد الاطلاع على المستندات الآتية :

1-أصل عقد الاتفاق على التحكيم الموفق طيه و الوقوف على مواد الخلاف المطلوب الفصل فيها.....

[101] منتدى الصيغ القانونية،
www.f-law.net/law/threads/23302

2-المستندات المقدمة لنا من الطرف الأول وهي عبارة عن

.....(يتم ذكر المستندات تفصيليا)

3-المستندات المقدمة لنا من الطرف الثاني وهي عبارة عن

.....(يتم ذكر المستندات تفصيليا)

4-المذكرات التحريرية المقدمة من .....بتاريخ.....

و بعد سماع المرافعات الشفوية و مناقشة الأطراف على النحو الثابت بمحاضر الجلسات و حيث أن نقاط الخلاف الموكل لنا الفصل فيها هي .....(تذكر بالتفصيل)

وحيث انه وفقا لما تقدم وكان الثابت لدينا....

(تكتب أسباب الحكم ومبرراته وسنده من الأوراق والواقع والقانون) وهو ما نرى معه الحكم بالكيفية التالية.....

وحيث انه عن المصاريف.....(تقديرها وما يخص كل محكم منها) وإجمالي المصروفات والأتعاب هي.....

والملزم بها هو.....

فلهذه الأسباب

حكمت الهيئة / ب..... مع إلزام الطرف بالمصروفات والأتعاب التي قدرناها بمبلغ.....أو مناصفة بينهما.....

أمين سر المحكمين (توقيعات)

فهرس الموضوعات

إهداء
الشكر والعرفان
مقدمة.....ص ا/د
مدخل: الترجمة، اللغة والقانون.....ص6
1. الدراسات الترجمية والتعدد المعرفي.....ص6
2. الترجمة واللغات المتخصصة.....ص8
3. الترجمة القانونية.....ص11
4. التكافؤ:Equivalence.....ص17
الفصل الأول: التحكيم التجاري الدولي
1. تعريف التحكيم.....ص21
2. الطبيعة القانونية للتحكيم التجاري الدولي.....ص22
3. اتفاقيات وهيئات التحكيم.....ص 23
1.3 اتفاقيات التحكيم.....ص 23
2.3 هيئات التحكيم الدولية.....ص 25
4. أنواع التحكيم ص26
1.4 التحكيم الاختياري / التحكيم الإجباري.....ص26
2.4 التحكيم الخاص / التحكيم المؤسسي.....ص26
5. التنظيم الإجرائي للتحكيم الدولي.....ص27
6. لغة التحكيم.....ص28
7. التحكيم التجاري الدولي في الجزائر.....ص 28
الفصل الثاني: قرار التحكيم
1. تعريف قرار التحكيم.....ص 31
2 كتابة الحكم.....ص 31
3. نص القرار أو خطاب التحكيم.....ص 32
1.3 ديباجة.....ص 34

2.3 المقدمات.....ص 35
3.3 الوقائع (تفاصيل المنازعة).....ص 36
4.3 الحيثيات.....ص 37
5.3 منطوق الحكم.....ص 38
.4 الاتساق والانسجام.....ص 39
1.4 الإحالة: Reference.....ص 39
2.4 الاستبدال: Substitution.....ص 40
3.4 الحذف: Ellipsis.....ص 40
5.4 الوصل: Conjunctions.....ص 41
6.4 الاتساق المعجمي: Lexical Cohesion.....ص 42
.5 الفهرس.....ص 43
.6 الاختصارات.....ص 43

الفصل الرابع:التحكيم بين الخطاب المتخصص والهجين

.1 تقديم المدونة.....ص 46
.2 المنهجية.....ص 48
1.2 المقاربة الوظيفية.....ص 49
.3 المقارنة.....ص 50
1.3 خطاب وصفي: Descriptive Discourse.....ص 51
2.3 خطاب سردي: Narrative Discourse.....ص 55
3.3 خطاب حجاجي:Argumentative Discourse.....ص 57
4.3 خطاب أدائي:Performative Discourse.....ص 60
.4 التناص: Intertextuality.....ص 68
.5 تعدد التخصصات في التحكيم.....ص 71
.6 التعدد اللغوي: Multilingualism.....ص 74

خاتمة.....ص 79
مكتبة البحث.....ص 81
ملحق.....ص 87
فهرس الموضوعات.....ص 92

ملخص:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة إقبالا غير مسبوق بين الدول والشركات على التحكيم التجاري الدولي، إحدى السبل السلمية البديلة لتسوية المنازعات. فبادرت معظم الدول بوضع تشريعات وطنية للتحكيم، تستمد مبادئها من القانون النموذجي للأونيسترال الذي يهدف إلى تنسيق وتوحيد قوانين التجارة العالمية، غير أن صياغة وتطبيق هذه القوانين يختلف من بلد إلى بلد أخر، ويظل رهن الاختلافات اللغوية والأنظمة القانونية والعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية. وتعتبر قرارات التحكيم ملخص العملية التحكيمية، يتأثر نمط الخطاب فيها بطبيعة الإجراءات ووقائع المنازعة، وتعدد اللغات والتخصصات، وكثرة النصوص البينية، سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نحدد موقعها من الترجمة المتخصصة والترجمة الهجينة.

الكلمات المفتاحية: التحكيم التجاري الدولي، توحيد قوانين التجارة الدولية، قرارت التحكيم، نمط الخطاب، تعدد اللغات والتخصصات، ترجمة متخصصة، ترجمة هجينة.

Abstract:

International Commercial Arbitration as an Alternative Dispute Resolution is increasingly adopted in the last few decades to settle disputes in trade and commerce by governments and companies. Thus national arbitration laws developed following the UNICITRAL recommendations to promote the harmonization and the unification of trade law. Yet these laws are applied differently in different countries due to variations in languages, specific legal systems and other political, social and cultural factors. As a whole summary of the arbitration and closely influenced by procedures, details of the dispute, multilingualism, Pluridisciplinarity and intertextuality, Arbitration Awards discourse seems to stand at the crossroad of specialized and hybrid texts.

Key words : International commercial Arbitration, Unification of Trade Law, Arbitration Awards, Multilingualism, Pluridisciplinarity, Intertextuality, Specialized Texts, Hybridity.